

جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم التمويل والمصارف

أثر الودائع على عائد البنوك التجارية الأردنية للفترة

(2000-2009م)

The Impact of the deposit on return of Jordanian Commercial Banks For The Period

(2000-2009)

إعداد

عثمان هيل الدهيمش

(0920503007)

اشراف الدكتور

جمعة عباد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل

والمصارف في كلية ادارة المال والاعمال في جامعة آل البيت

(2010-2011م)

أثر الودائع على عائد البنوك التجارية الأردنية للفترة

(2000-2009م)

Impact of the deposit on return of Jordanian Commercial Banks For The Period

(2000-2009)

إعـــــداد

عثمان هيل عجمي الدهيمش

(0920503007)

إشراف الدكتور

جمعة عباد

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. جمعة مصطفى عباد	مشرفا ورئيسا	....
أ.د. محمود حسين الوادي	عضوا	....
د. حسين عريمط الزيود	عضوا	....
د. محمود جرادات	عضوا	....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل

والمصارف في كلية ادارة المال والاعمال في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي باجازتها بتاريخ : 8 / 5 / 2011

الاهـــداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون

انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد

في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى

كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

والدي الحبيب

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان

والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى

الحبايب..

أمي الحبيبة

شكر وتقدير

أتقدم بخالص شكري وتقديري الى استاذي الفاضل الدكتور جمعة مصطفى عباد على كل ما تحمله من اعباء الأشراف والمتابعة والتوجيه لي أثناء فترة الاعداد لهذه الرسالة جزاه الله عني كل خير.

كما واتقدم بخالص الشكر والتقدير الى استاذي الفاضل الدكتور حسين زيود على كل ما أبداه من مساعدة وتوجيه مثمر لانجاز هذه الرسالة جزاه الله عني كل خير.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري الى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم الكريم بمناقشة هذه الرسالة .

والله ولي التوفيق

عثمان هيل الدهيمش

وعلى مستوى البنوك عينة الدراسة مجتمعة نظرا لعدم استقرار هذه الودائع, بحيث لايساعد ذلك على استثمارها في اصول مولدة للدخل, بالاضافة الى ضرورة احتفاظ البنوك المذكورة بسيولة عالية لمقابلة السحوبات السريعة والمتكررة مقابل هذا النوع من الودائع.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها : قيام ادارات البنوك التجارية بأقناع العملاء بتقليل الايداع في الحساب الجاري مقابل زيادة ودائعهم في حسابات التوفير والحسابات لأجل, بالاضافة الى تنويع الاحتياطي الالزامي المفروض من قبل البنك المركزي بحيث يكون منخفض على ودائع التوفير والودائع الاجلة واكبر على الودائع الجارية .

قائمة المحــتويات

ملخص الدراسة

أثر الودائع على عائد البنوك التجارية الأردنية للفترة

(2000-2009م)

اعداد

عثمان هيل الدهيمش

اشراف

د. جمعة مصطفى عباد

هدفت الدراسة الى اختبار اثر استقرار الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع الآجلة على عائد البنوك التجارية الاردنية المتمثل بالعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2000-2009م), وتنبع اهمية الدراسة من خلال اختبار اثر درجة ثبات الودائع على عائد البنوك التجارية الاردنية, مما يتطلب من البنوك التجارية التركيز علي كيفية الحصول على ودائع اكثر استقرارا لان ذلك يزيد من عوائدها.

وتم تطبيق هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية, وهي البنك الاهلي, بنك الاسكان, بنك الاردن, والبنك الاردني الكويتي وذلك خلال الفترة (2000-2009م). وتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج Eviews لاختبار فرضيات الدراسة على مستوى كل بنك على انفراد وعلى مستوى البنوك التجارية عينة الدراسة مجتمعة.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها : ان ودائع التوفير والودائع الآجلة في البنوك التجارية الاردنية عينة الدراسة كل على انفراد وعلى مستوى اجمالي البنوك مجتمعة كان لها اثر ايجابي على العائد على الاصول وعلى العائد على حقوق الملكية, نظرا لأستقرار هذه الودائع, وهذا يدل على قدرة هذه البنوك على توجيه هذه الودائع نحو الاستثمارات ذات العائد المرتفع دون الحاجة للأحتفاظ بسيولة عالية مقابلها . في حين لم يثبت ان هناك اثر واضح ومهم للودائع الجارية على العائد على الاصول وعلى العائد على حقوق الملكية في معظم هذه البنوك,

فهرس الملاحق

الفصل الأول

(الفصل التمهيدي)

المقدمة :

تعد الودائع من أهم مصادر أموال البنوك التجارية المستخدمة في تمويل موجوداتها المختلفة والمتمثلة بالمحفظة المالية ومحفظة القروض, حيث تعتمد البنوك التجارية على أموال الغير في تمويل أستثماراتها التي تشتمل على ودائع العملاء بالدرجة الرئيسية، ولذلك فان عائد البنوك التجارية يعتمد بصورة أساسية على أستثمار الودائع المختلفة, وتتبع البنوك التجارية استراتيجيات مختلفة لتنمية ودائعها, وذلك من خلال اتباع سياسات سعرية والمتمثلة في منح أسعار فائدة مناسبة للمودعيين أو أتباع سياسات غير سعرية من خلال تحسين جودة ونوعية الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء .

وترغب البنوك التجارية بأستقرار الودائع لديها ومكوثها لفترة أطول, لان ذلك يعطيها فرصة لاستثمار هذه الودائع في اصول مدرة للدخل دون الخوف من حصول سحوبات مفاجئة على هذه الودائع, لأن كثرة السحوبات يجبر البنوك التجارية أن تحتفظ بسيولة عالية للأيفاء بسحوبات المودعيين, و تختلف الودائع من حيث سرعة السحوبات عليها, فالودائع الجارية تتسم بكثرة السحوبات عليها مقارنة بالودائع الأجلة و ودائع التوفير, مما يعني ان أرتفاع نسبة هذه الودائع الى أجمالي الودائع يحتم على البنك ان يحتفظ بسيولة عالية مقابلها او يستثمر أمواله في أصول قصيرة الأجل عائدها قليل وسيولتها مرتفعة مما يؤثر بصورة سلبية على عائد البنوك .

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي هدفت الى أختبار أثر أستقرار الودائع على عائد البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة (2000-2009), وعلى الرغم من وضوح الجانب النظري في هذا الموضوع وهو العلاقة الموجبة التي تربط استقرار الودائع وثباتها بالعائد, الا ان هناك ندرة بالدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع , وعلى حسب علم الباحث تعتبر هذه اول دراسة تناولت هذه العلاقة على البنوك التجارية الاردنية, من خلال أختبار اثر الودائع الجارية(Current Deposit),وودائع التوفير(Saving Deposit) والودائع الاجلة (Time Deposit) على العائد على حقوق الملكية (Return on Eequity) والعائد على الاصول

(Return on Assets) في البنوك التجارية الاردنية للاجابة على التساؤلات التالية : ماهو اثر اشكال الودائع المذكورة على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول, و شملت عينة الدراسة أربعة بنوك تجارية أردنية, وتكونت الدراسة من أربعة فصول من ضمنها الفصل التمهيدي, في حين تناول الفصل الثاني الودائع وأشكالها, أما الفصل الثالث فقد أستعرض العائد في البنوك التجارية ومحدداته, في حين ناقش الفصل الرابع اختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من وجود تأثير لاستقرار هيكل الودائع على عائد البنوك التجارية الأردنية المتمثل بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية, فارتفاع نسبة الودائع الجارية الى اجمالي الودائع يترتب عليه هبوط الاستثمارات المدرة للدخل, ولذلك على البنوك التجارية أن تتبع أستراتيجيات من شأنها العمل على تحقيق أستقرار أكبر لودائعها بالتركيز على تشجيع الودائع الأجلة, وودائع التوفير, لأن هذين الشكلين من الودائع يمثلان موارد مالية أكثر أستقرارا بحيث يستطيع البنك أن يستثمرهما في أصول متوسطة او طويلة الاجل تدر عائد أكبر مما ينعكس ايجابيا على عوائد البنوك التجارية .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى أختبار أثر أستقرار هيكل الودائع المتمثل بالودائع الجارية, وودائع التوفير, والودائع الأجلة على عائد البنوك التجارية الاردنية المتمثل بالعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية, فأختلاف هيكل الودائع يؤثر على عائد البنوك التجارية, وكلما كانت الودائع أكثر أستقرار أنعكس ذلك ايجابيا على قدرة البنك في أستثمار موارده من الودائع في أصول ذات عائد مرتفع, وبنفس الوقت لا يجبر البنك للأحتفاظ بسيولة كبيرة مقابلها, لأن الاحتفاظ بالسيولة العالية تؤدي الى زيادة تكلفة الحصول على الموارد المالية.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في ان عدم استقرار الودائع يؤثر بصورة سلبية على استثمارات البنوك التجارية الأردنية وعلى عوائدها, لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية :

المشكلة الرئيسية الاولى : ما أثر استقرار الودائع على العائد على الاصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية, ويتفرع عن هذه المشكلة المشاكل الفرعية الاتية :

1. ما اثر أستقرار الودائع الجارية (CD) على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية .

2. ما اثر أستقرار ودائع التوفير (SD) على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية .

3. ما اثر أستقرار الودائع الآجلة (TD) على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

المشكلة الرئيسية الثانية : ما اثر استقرار الودائع على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الأردنية , ويتفرع عن هذه المشكلة المشاكل الفرعية الاتية :

1. ما اثر أستقرار الودائع الجارية (CD) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الأردنية.

2. ما اثر أستقرار ودائع التوفير (SD) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الأردنية .

3. ما اثر أستقرار الودائع الآجلة (TD) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الأردنية.

فرضيات الدراسة :

يمكن الاجابة عن اسئلة مشكلة الدراسة من خلال الفرضيات التالية, والتي تم صياغتها بصيغة الفرضية البديلة (H1), وعلى النحو الآتي :

الفرضية الرئيسية الاولى : يوجد اثر ايجابي ذو دلالة احصائية لاستقرار الودائع على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية, وينبع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

H1.1. يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لاستقرار الودائع الجارية (CD) على العائد على الاصول (ROA).

H1.2. يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لاستقرار ودائع التوفير (SD) على العائد على الاصول (ROA).

H1.3. يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لاستقرار الودائع الآجلة (TD) على العائد على الاصول (ROA).

الفرضية الرئيسية الثانية : يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لأستقرار الودائع على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التجارية الأردنية, وينبع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

H2.1. يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لاستقرار الودائع الجارية (CD) على العائد على حقوق الملكية (ROE).

H2.2. يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لاستقرار ودائع التوفير (SD) على العائد على حقوق الملكية (ROE).

H2.3. يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لاستقرار الودائع الآجلة (TD) على العائد على حقوق الملكية (ROE).

الدراسات السابقة :

أولا : الدراسات باللغة العربية

1- دراسة (الصباغ, 2010)[1] بعنوان (أثر الترويج المصرفي على زيادة حسابات التوفير لدى المصارف العاملة في الاردن).

هدفت الدراسة الى بيان أثر الاستراتيجيات غير السعرية المتمثلة بالترويج المصرفي والجوائز المقدمة والموقع الالكتروني, كاداة تنافسية بين البنوك الاردنية على زيادة ودائع التوفير, والتعرف على افضل وسائل الترويج المصرفي خلال الفترة (2009-2010م), وشملت عينة الدراسة (23) مصرفا اردنيا, وذلك من خلال توزيع (506) استبانة على عملاء المصارف عينة الدراسة, حيث تم استرداد (357) بنسبة (71%). وبعد الحصول على البيانات اللازمة تم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS) بناءا على الاساليب الاحصائية المناسبة .

وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها : أن هناك علاقة ايجابية للترويج المصرفي على زيادة ودائع التوفير في البنوك الاردنية, بالاضافة الى ذلك ان الاعلان جاء بالدرجة الاولى كوسيلة من وسائل الترويج المصرفي, وذلك من خلال تأثيره الايجابي على زيادة ودائع التوفير, وجاء بالمرتبة الثانية الجوائز المقدمة من المصرف, واخيرا جاء الموقع الالكتروني للمصرف كوسيلة من وسائل الترويج المصرفي .

2- دراسة (ابو طوق ,2009)[2], بعنوان (العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الاردن).

هدفت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على نمو الودائع لدى البنوك التجارية الاردنية للفترة (1988-2000م) , حيث طبقت عينة الدراسة على (18) بنك تجاري بالاضافة الى عينة من عملاء تلك المصارف, ومن اجل ذلك قامت الباحثة ببناء أستبانة لغرض قياس المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالتضخم, اسعارالفائدة, متوسط دخل الفرد, سمعة البنك, الوعي المصرفي, وموقع البنك على المتغير التابع المتمثل بالودائع المصرفية, ومن اجل قياس العلاقة بين

([1]) زهير فايز الصباغ , "أثر الترويج المصرفي على زيادة حسابات التوفير لدى المصارف العاملة في الاردن" , رسالة ماجستيرغير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم الادارية , جامعة اليرموك , اربد,2010م.

([2]) رنا احمد أبو طوق , "العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الاردن", رسالة ماجستير غيرمنشورة , كلية الاعمال , جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا , عمان, 2009م.

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أعتمدت الباحثة على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد .

وتوصلت الباحثة الى وجود اثر معنوي للتضخم على نمو الودائع حيث ان ارتفاع التضخم يقود الافراد الى تقليل نفقاتهم للحفاظ على نفس دخولهم السابقة قبل التضخم , وهناك اثر لسمعة المصرف على نمو ودائع العملاء, بالاضافة الى وجود اثر ايجابي لاسعار الفائدة على نمو الودائع المصرفية , كما يوجد اثر لموقع البنك على نمو الودائع المذكورة , ووجود اثر للوعي المصرفي على نمو الودائع المصرفية.

3- دراسة (نصير, 2009)[1] بعنوان (أثر الودائع المدولرة على اداء البنوك البنوك واستقرارها)

هدفت الدراسة الى تحليل اثر الودائع المدولرة على اداء البنوك التجارية الاردنية واستقرارها خلال الفترة (2000-2007م), وطبقت الدراسة على ثلاثة انواع من البنوك : بنوك تجارية, بنوك استثمارية , وبنوك اسلامية .

واعتمدت الدراسة في تحليل النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية على التحليل الكمي وذلك بأستخدام طريقة تحليل الانحدار الخطي المتعدد (**Multiple Liner Regression Analysis**) بالاضافة الى استخدام النسب المالية والتي ساعدت في اختبار اثر المتغير المستقل المتمثل بالقروض المتعثرة على المتغيرات التابعة المتمثلة بالعائد على الاصول (**ROA**) والعائد على حقوق الملكية (**ROE**) .

وخلصت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين الودائع المدولرة واداء اي نوع من انواع البنوك السابق ذكرها, وقد كانت النتائج مماثلة لاستقرار البنوك , عدا البنوك الاستثمارية , وذلك بسبب ان النظام النقدي في الاردن يعتبر من الانظمة المستقرة وبالاضافة الى ذلك ان النظام النقدي في الاردن ليس مدولر وان الدولار الامريكي بالنسبة للبنوك الاردنية يعتبر عملة اجنبية اخرى

([1]) نور علي محمود نصير, "اثر الودائع المدولرة على اداء البنوك البنوك واستقرارها ", رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الاقتصاد والعلوم الادارية , جامعة اليرموك ,اربد, 2009م.

4- دراسة (الكور والفيومي ,2007)[1] بعنوان (أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على اداء البنوك التجارية) (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان).

هدفت الدراسة الى تقدير نقاط كفاءة التكلفة, وكفاءة الربح المعياري, وكفاءة الربح البديل في البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة 1993 الى 2004 , حيث تكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها خمسة عشر بنكا تجاريا, ومن اجل تحليل أثر المتغيرات المستقلة (نقاط كفاءة التكلفة , كفاءة الربح المعياري , كفاءة الربح البديل) على المتغير التابع (أداء البنوك التجارية الاردنية) قام الباحثان بأستخدام طريقة التوزيع الحر المعلمية (**DFA**), حيث اعتمدت النماذج القياسية لاختبار فرضيات الدراسة على بيانات المجاميع وفقا لخاصية المجاميع غير المتوازنة, بالاضافة الى ذلك استخدم الباحثان نموذج الاثار الثابتة ونموذج الاثار العشوائية .

وخلصت الدراسة الى ان الرواج الاقتصادي قد اسهم في زيادة معدلات اداء البنوك من خلال النمو في سوق راس المال ,كما توصلت الى ان متغير حجم سوق الودائع لم يكن له اهمية في علاقته مع اداء البنوك نتيجة لان صناعة البنوك التجارية الاردنية تميل نحو المنافسة الاكبر، مما يخفض من اثر قوة السوق في استحواذ بعض البنوك على حصص مرتفعة من حجم سوق الودائع.

5- دراسة (زيود واخرون, 2006)[2] بعنوان (تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي).

هدفت الدراسة الى تقويم اداء المصارف بأستخدام ادوات التحليل المالي , وطبقت الدراسة على المصرف الصناعي السوري خلال الفترة (1995-2003م), وذلك بأستخدام النسب المالية لتقويم كفاءة اداء الادارة وفعالية النشاط المالي , حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف طبيعة عمل المصارف في ظل النظام المحاسبي القائم, وبينت الدراسة اهم المؤشرات المالية في تقويم الاداء المصرفي , كالاتي:

- مؤشرات السيولة وتشمل على : نسب السيولة السريعة والعامة, ونسب السيولة وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف (نسبة الوضع النقدي, الاكتتاب بأسناد الدين العام).

([1]) عزالدين مصطفى الكور ونضال احمد الفيومي," أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على اداء البنوك التجارية ", المجلة الاردنية في ادارة الاعمال, المجلد 3, العدد3 ,الاردن, 2007م.

([2]) لطيف زيود , ماهر الأمين , و منيرة المهندس , "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي" , مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية , المجلد 27, العدد 4, دمشق, 2006م.

- مؤشرات مصادر الأموال وتشمل على الوزن النسبي للأموال الخاصة : نسبة الأموال الخاصة إلى الودائع, نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع مصادر التمويل الخارجي, معدل نمو الودائع .

- مؤشرات التوظيف وتشمل على الوزن النسبي للتوظيفات : نسبة التوظيفات إلى الودائع, نسبة الأموال الخاصة إلى التوظيفات .

- مؤشرات التكاليف وتتضمن الوزن النسبي للنفقات العامة للإدارة : الوزن النسبي لنفقات الاستثمار, نسبة نفقات الاستثمار إلى إيرادات الاستثمار, نسبة الفوائد المقبوضة إلى الفوائد المدفوعة.

- مؤشرات الربحية وتتضمن نسبة ربح الاستثمار إلى إيرادات الاستثمار, العائد على الأموال الخاصة, العائد على الأموال المتاحة للاستثمار.

وخلصت الدراسة الى ان ارتفاع فعالية النشاط المصرفي يتم من خلال تحسن مقدار الودائع المصرفية على اختلاف أنواعها, بالاضافة الى زيادة عمليات الإقراض, والمساهمة في دعم المشاريع الصناعية والاستثمارية للعملاء, وان ارتفاع رصيد الودائع الجارية (تحت الطلب) والحسابات الجارية المدينة يشل من حركة توظيفها لدى المصرف, مما يجبر المصرف للاعتماد على مصادر أخرى غير الودائع في عمليات الإقراض, كالأموال المقترضة والأرصدة الدائنة الأخرى, مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الحصول على الاموال .

6- دراسة (العمري ,2006)[1] بعنوان (أثر كفاءة ادارة المحافظ الاستثمارية في البنوك التجارية الاردنية على موقفها التنافسي).

هدفت الدراسة الى البحث في مدى اثر النشاطات الاستثمارية غير الائتمانية على الموقف التنافسي للبنوك التجارية من خلال قياس العلاقة بين كفاءة ادارة البنوك التجارية الاردنية وبين قدرتها على المنافسة المتمثلة بالحصة السوقية من القروض ومن الودائع والسيولة وحقوق الملكية خلال الفترة (1989-2000م), وطبقت الدراسة على عينة من البنوك التجارية الاردنية المسجلة في بورصة عمان للاوراق المالية وهي البنك العربي, و بنك الاردن, و بنك القاهرة عمان, والبنك الاردني الكويتي .

(1) قيس فاروق العمري , "أثر كفاءة المحافظ الاستثمارية في البنوك التجارية الاردنية على موقفها التنافسي" , رسالة ماجستيرغير منشورة, جامعة ال البيت , كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ,المفرق, 2006م.

واستخدمت الدراسة اسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Liner Regression)**
Analysis) وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (**OLS**), وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها: ان الادارة الكفؤة للمحفظة المالية كان لها دور في تعزيز الحصة السوقية لهذه البنوك من الودائع لبعض البنوك وخصوصا البنك العربي وبنك القاهرة عمان, كما كان للاداء دورا مهما في تعزيز الحصة السوقية من القروض وخصوصا في البنك الاهلي والبنك العربي, كما توصلت الدراسة الى ان الادارة الكفؤة لها دور ايجابي في تعزيز السيولة ونمو حقوق الملكية في البنوك عينة الدراسة .

7- دراسة (عبداللطيف ,2006)[1] بعنوان (دور البنوك وفاعليتها في تمويل النشاط الاقتصادي).

هدفت الدراسة للتعرف على نمو الودائع المصرفية ودراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية والناتج المحلي الاجمالي (**GDP**) خلال الفترة (1990– 2002م), وطبقت الدراسة على البنوك الجزائرية, وقام الباحث بقياس قدرة وفاعلية المصارف التجارية الجزائرية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الاجمالي, حيث اعتمد على الميل المتوسط للودائع المصرفية, بالاضافة الميل الحدي للايداع المصرفي لقياس معدل التغير في الايداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الاجمالي .

وخلصت الدراسة الى وجود ضعف في فاعلية البنوك الجزائرية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الاجمالي, وضعفها في تغيير الميل نحو الايداع المصرفي, مما اثر سلبا على الطاقة الايداعية للاقتصاد عموما, وبالتالي ضعفها في تعبئة المدخرات وجذب المزيد من الودائع.

8- دراسة (الوادي, 2004)[2] بعنوان (أثر اعتماد البطاقات المصرفية على حجم ودائع القطاع الخاص في البنوك الاردنية).

هدفت هذه الدراسة في التعرف على اثر البطاقات المصرفية في جذب الودائع , وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين استخدام البطاقات المصرفية وقدرتها على اجتذاب الودائع ,وايضا

([1]) مصيطفى عبداللطيف, "دور البنوك وفاعليتها في تمويل النشاط الاقتصادي" , مجلة الباحث ,المجلد 36, عدد 4, الجزائر,2006.

([2]) محمود حسين الوادي, "أثر اعتماد البطاقات المصرفية على حجم ودائع القطاع الخاص في البنوك الاردنية", مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات, المجلد السادس , العدد 2,الاردن , 2004م .

التعرف على انواع البطاقات المصرفية وقدرتها على جذب الودائع, والتعرف على انواع البطاقات واكثرها انتشارا بين عملاء البنوك في الاردن, ومدى فهم العملاء واستيعابهم لخدمة البطاقات المصرفية, ومدى اهتمام البنوك الاردنية على منح عملائها البطاقات المصرفية, ومدى صعوبة او سهولة الاجراءات المتعلقة بمنح البطاقات المصرفية للعملاء من قبل البنوك في الاردن, وتطرقت الدراسة الى عرض لمفهوم البنوك التجارية , وانواع الودائع.

حيث تم توزيع استبانة على عملاء البنوك الاردنية, وبعد تحليل النتائج باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (**Multiple Liner Regression Analysis**), توصلت الدراسة الى وجود درجة عالية من الدقة والايجابية التي يمكن اعتمادها وتعميمها على المنشات المماثلة, وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين استخدام البطاقات المصرفية وقدرتها على جذب واستقطاب الودائع, كما ان الافراد من خلال تحليل نتائج الاسئلة الاستبيانة الخاصة بهم اكدوا ان اجراءات استصدار البطاقات المصرفية وتكلفة اقتنائها تعتبر من المعوقات الحصول على هذا النوع من الخدمات المصرفية .

ثانيا : الدرسات باللغة الانجليزية

1- دراسة (GEORGE & EMILY, 2011)[1] بعنوان (The Effect of Gift Sequence on Deposit Balances and Customer Sentiment in a Commercial Bank).

هدفت هذه الدراسة لمعرفة اثر استخدام برنامج الهدايا على زيادة ارصدة الودائع وثقة ورضا المودعيين في البنوك التجارية الامريكية, وامتدت فترة الدراسة لثلاثة شهور, حيث طبقت الدراسة في ولاية جورجيا على المهنيين الذين تتراوح اعمارهم مابين 18 سنة و39 سنة مقسمة بالتساوي بين الرجال والنساء, وتم توزيع 310 استبانة وبعد تحليل البيانات بأستخدام طريقة تحليل الانحدار الخطي المتعدد **(Multiple Liner Regression Analysis)** وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (**OLS**), خلصت الدراسة الى هناك تأثير ايجابي لبرامج الهدايا على زيادة ارصدة الودائع بالاضافة الى زيادة رضا العملاء .

([1]) EMILY HAISLEY and GEORGE LOEWENSTEIN, "The Effect of Gift Sequence on Deposit Balances and Customer Sentiment in a Commercial Bank", Journal of Marketing Research, Vol. XLVIII ,February 2011.

-2 دراسة (Argaibat, 2010)[1] بعنوان (The Profitability of Banking Sector in Hashemite Kingdome of Jordan)

هدفت الدراسة في التعرف على مدى طبيعة ربحية البنوك الاردنية خلال الفترة (1999-2008م), ومن اجل قياس ربحية البنوك قام الباحث بالاعتماد النسب المالية وذلك من خلال العائد على الاصول (**ROA**) والعائد على حقوق الملكية (**ROE**), بالاضافة الى اعتماده على الناتج المحلي الاجمالي (**GDP**), حيث تم تطبيق الدراسة على 22 بنك تجاري اردني و 2 بنك اسلامي اردني.

وبعد تحليل البيانات بأستخدام الطرق الاحصائية وذلك بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. خلصت الدراسة الى ان هناك ارتفاع في العائد على حقوق الملكية (**ROE**), وعلى العائد على الاصول (**ROA**) لبنوك عينة الدراسة, ويرجع سبب ذلك الى كفاءة البنوك الاردنية في توظيف الاصول وحقوق الملكية, وايضا توصلت الدراسة ان البنوك التي تمتلك اصول عالية قد حققت ايرادات عالية مما انعكس بشكل ايجابي على العائد على الاصول, بالاضافة الى ذلك ان هناك ازدياد في ودائع البنوك عينة الدراسة وذلك بسبب ازدياد الوعي المصرفي مما نتج عنه ازدياد عدد المودعين, وايضا ان هناك عوامل اخرى تؤثر على ربحية البنوك الاردنية منها هيكل الودائع, والسلف, والحوالات, والعمليات مابين الفروع, والعمولات المصرفية, والتنويع بالخدمات والمنتجات المصرفية.

-3 دراسة (Gang & Ryser, 2008)[2] بعنوان (Risk Management Strategies For Banks).

ركزت هذه الدراسة على استراتيجية ادارة المخاطر في البنوك التجارية الامريكية, واشار الباحثان ان البنوك التجارية تختلف عن شركات الاعمال لان اغلب مواردها تاتي من الودائع, مما يزيد من معامل الرفع المالي وهذه الودائع يمكن السحب عليها حين الطلب على شكل ارصدة نقدية, ويخلق ذلك عدم توكد حول استقرار موارد البنك, وهذا يعني ان حالة الاستقرار في موارد الشركات يقابله احتمال عدم استقرار موارد البنوك التجارية المعتمد بشكل رئيسي على الودائع.

([1]) Ghazi A. Argaibat, "The Profitability of Banking Sector in Hashemite Kingdome of Jordan", Eurou Journals of Economic,finance and administrative sciences, Issue 26,2010.

([2]) Wolf Gang and Marc Ryser,,"Risk Management Strategies For Banks",Journal Of Banking and Finance,Volume 28,N.2 2008.

وخلصت الدراسة انه يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بسيولة كافية او بيع اصول مالية لمواجهة سحوبات المودعيين الكبيرة والمفاجئة, ولذلك فأن المشكلة التي تواجهه البنوك هي ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي, مما يعرضها الى مخاطر تنشأ بعد عملية الايداع راجعة الى استثمار هذه الودائع في اصول مدرة للدخل ولكنها ذات مخاطر عالية, بالأضافة الى مخاطر السيولة التي تزداد حدة في البنوك التجارية المعتمدة اكثر على موارد الغير.

4- دراسة (DeYoung & Rice, 2004)[1] بعنوان (How do banks make money? A variety of business strategies).

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة على عوائد البنوك التجارية وكيفية زيادتها, حيث اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي, واشارت الدراسة بأن البنوك التجارية تستطيع زيادة مواردها من خلال الاستراتيجيات التقليدية وغير التقليدية لجذب ودائع العملاء مثل تقديم خدمات مصرفية متنوعة واستخدام بطاقات الائتمان واستحداث انواع جديدة من الودائع وادخال التكنولوجيا في العمليات المصرفية, مما يزيد من قدرة البنوك في الحصول على الموارد المالية وتوسيع استثماراتها من اجل تعظيم العائد . وقد ناقشت الدراسة توجه البنوك الى استخدام استراتيجية التنظيم واستراتيجية التغييرالتكنولوجي كأستراتيجيات مهمة لتعظيم العائد على استثمارتها, حيث اعتبرت الدراسة حجم البنك, التكاليف، نوعية المعلومات، التباين في الانتاجية عوامل محددة للربحية .

وتوصلت الدراسة الدراسة الى ان اكثر العوامل المؤثرة على اداء البنوك هو ليس حجم البنك بل تفضيلات العملاء ونوعية المعلومات وهيكل التسعير (التكلفة) والمنتجات المتنوعة التي تعرضها البنوك للعملاء, بالأضافة الى ذلك توصلت الدراسة ان الدخل من غير الفوائد هو اكثر حساسية لحجم البنك, فحساسية الدخل من غير الفوائد هي قليلة جدا للبنوك ذات الحجم الصغير التي تقل موجوداتها عن 100 مليون دولار وقليلة في البنوك المتوسطة التي تتراوح موجوداتها بين 100 مليون دولار ومليار دولار, وهي كبيرة في البنوك التي تزيد موجوداتها عن 10 مليار دولار, وتشير الدراسة ان سياسة اعادة التنظيم وادخال التكنولوجيا المتطورة يؤديان الى السرعة في تدفق المعلومات وزيادة وسائل الاتصال وامكانية اكبر للبنوك في النفاذ الى المقترضين, وتقديم خدمات مصرفية متميزة للمودعيين, مما يؤدي الى درجة اكبر للمنافسة بين البنوك بأتجاه تحسين وتوسيع نوعية وعدد الخدمات المصرفية.

([1]) Robert DeYoung and Tara Rice, "How do banks make money? A variety of business strategies", 4Q/2004, Economic Perspectives (internet).

5- دراسة (Simon, 2002)[1] بعنوان (Impact of Deposit Rate Deregulation in Hong Kong on the Market Value of Commercial Banks).

تهدف هذه الدراسة الى بيان اثر اعادة تنظيم سعر الفائدة للودائع المصرفية على القيمة السوقية لرأس مال البنوك التجارية في هونكونك خلال الفترة (1997-2000م), وطبقت الدراسة على البنوك التجارية في هونكونك, ولاختبار هذا الاثر استخدم الباحث اسلوب الانحدار الخطي المتعدد لقياس اثر كل من عائد المحفظة والتغير في سعر الفائدة داخل البنوك, ومخاطر سعر الصرف كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع المتمثل بالقيمة السوقية لرأس مال البنوك التجارية. وتوصل الباحث الى تنظيم اسعار الفائدة المدفوعة لمودعي البنوك التجارية يعتبر احد اشكال التدخل الحكومي في السوق النقدية الذي ربما يؤدي الى سؤ في تخصيص الموارد المالية, بالاضافة الى ذلك ان هناك اثر سلبي لتنظيم اسعار الفائدة للودائع على القيمة السوقية لراس مال البنوك في هونكونك, ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع تكلفة الودائع مقارنة بتوظيفاتها, وايضا انخفاض الطلب على أسهم البنوك نتيجة للتدخل الحكومي في تحديد اسعار الفائدة .

([1]) Simon H. Kwan, "Impact of Deposit Rate Deregulation in Hong Kong on the Market Value of Commercial Banks", Federal Reserve Bank of San Francisco, Hong Kong Institute for Monetary Research, April, 2002.

ملخص الدراسة	عنوان الدراسة
خلصت الدراسة الا أن هناك علاقة ايجابية للترويج المصرفي على زيادة ودائع التوفير في البنوك الاردنية, بالاضافة الى ذلك ان الاعلان جاء بالدرجة الاولى كوسيلة من وسائل الترويج المصرفي, وذلك من خلال تأثيره الايجابي على زيادة ودائع التوفير, وجاء بالمرتبة الثانية الجوائز المقدمة من المصرف.	1- دراسة (الصباغ,2010) بعنوان (أثر الترويج المصرفي على زيادة حسابات التوفير لدى المصارف العاملة في الاردن)
توصلت الباحثة الى وجود اثر معنوي للتضخم على نمو الودائع, وهناك اثر لسمعة المصرف على نمو ودائع العملاء, بالاضافة الى وجود اثر ايجابي لاسعار الفائدة على نمو الودائع المصرفية.	2- دراسة (ابوطوق,2009) بعنوان (العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الاردن).
خلصت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين الودائع المدولرة واداء اي نوع من انواع البنوك عينة الدراسة, وقد كانت النتائج مماثلة لاستقرار البنوك, عدا البنوك الاستثمارية.	3- دراسة (نصير, 2009) بعنوان (أثر الودائع المدولرة على اداء البنوك البنوك واستقرارها)
خلصت الدراسة الى ان الرواج الاقتصادي قد اسهم في زيادة معدلات اداء البنوك من خلال النمو في سوق راس المال ,كما توصلت الى ان متغير حجم سوق الودائع لم يكن له اهمية في علاقته مع اداء البنوك عينة الدراسة.	4- دراسة (الكور والفيومي ,2007) بعنوان (أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على اداء البنوك التجارية) .
خلصت الدراسة الى ان ارتفاع فعالية النشاط المصرفي يتم من خلال تحسن مقدار الودائع المصرفية على اختلاف أنواعها, بالاضافة الى زيادة عمليات الإقراض, بالاضافة ارتفاع رصيد الودائع الجارية (تحت الطلب) والحسابات الجارية المدينة يشل من حركة توظيفها لدى المصرف.	5- دراسة (زيود واخرون, 2006) بعنوان (تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي).

الدراسة	النتائج
6- دراسة (العمري ,2006) بعنوان (أثر كفاءة ادارة المحافظ الاستثمارية في البنوك التجارية الاردنية على موقفها التنافسي).	الادارة الكفوؤة للمحفظة المالية كان لها دور في تعزيز الحصة السوقية لهذه البنوك من الودائع لبعض البنوك وخصوصا البنك العربي وبنك القاهرة عمان, بالاضافة الى ان الادارة الكفوؤة لها دور ايجابي في تعزيز السيولة ونمو حقوق الملكية في البنوك عينة الدراسة .
7- دراسة (عبداللطيف ,2006) بعنوان (دور البنوك وفاعليتها في تمويل النشاط الاقتصادي).	الدراسة الى وجود ضعف في فاعلية البنوك الجزائرية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الاجمالي, وضعفها في تغيير الميل نحو الايداع المصرفي.
8- دراسة (الوادي, 2004) بعنوان (أثر اعتماد البطاقات المصرفية على حجم ودائع القطاع الخاص في البنوك الاردنية).	توصلت الدراسة الى وجود درجة عالية من الدقة والايجابية التي يمكن اعتمادها وتعميمها على المنشات المماثلة, وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين استخدام البطاقات المصرفية وقدرتها على جذب واستقطاب الودائع, بالاضافة الى ان اجراءات استصدار البطاقات المصرفية وتكلفة اقتنائها تعتبر من المعوقات الحصول على هذا النوع من الخدمات المصرفية .
9- دراسة (GEORGE & EMILY,2011)	خلصت الدراسة الى هناك تأثير ايجابي لبرامج الهدايا على زيادة ارصدة الودائع بالاضافة الى زيادة رضا العملاء .
10- دراسة (Argaibat, 2010)	خلصت الدراسة الى ان هناك ارتفاع في العائد على حقوق الملكية وعلى العائد على الاصول لبنوك عينة الدراسة, ويرجع سبب ذلك الى كفاءة البنوك الاردنية في توظيف الاصول وحقوق الملكية, بالاضافة الى ذلك ان هناك ازدياد في ودائع البنوك عينة الدراسة وذلك بسبب ازدياد الوعي المصرفي مما نتج عنه ازدياد عدالمودعين.

11- دراسة (Gang & Ryser,2008)	وخلصت الدراسة انه يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بسيولة كافية او بيع اصول مالية لمواجهة سحوبات المودعيين الكبيرة والمفاجئة, ولذلك فأن المشكلة التي تواجهه البنوك هي ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي, مما يعرضها الى مخاطر تنشأ بعد عملية الايداع راجعة الى استثمار هذه الودائع في اصول مدرة للدخل ولكنها ذات مخاطر عالية.
12- دراسة (DeYoung & Rice,2004)	وتوصلت الدراسة الدراسة الى ان اكثر العوامل المؤثرة على اداء البنوك هو ليس حجم البنك بل تفضيلات العملاء ونوعية المعلومات وهيكل التسعير (التكلفة) والمنتجات المتنوعة التي تعرضها البنوك للعملاء
13- دراسة (Simon, 2002)	وتوصل الباحث الى تنظيم اسعار الفائدة المدفوعة لمودعي البنوك التجارية يعتبر احد اشكال التدخل الحكومي في السوق النقدية الذي ربما يؤدي الى سؤ في تخصيص الموارد المالية, بالاضافة الى ذلك ان هناك اثر سلبي لتنظيم اسعار الفائدة للودائع على القيمة السوقية لراس مال البنوك في هونكونك.

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

سلطت هذه الدراسة الضؤ على أثر الودائع حسب انواعها على اداء البنوك التجارية الاردنية, من خلال قياس اثر كل نوع من الودائع على العائد على حقوق الملكية **(ROE)** والعائد على الاصول **(ROA)**, وحسب علم الباحث ان الدراسات السابقة لم تركز على هذا الدور وانما ركزت على اثر الموارد المالية بصورة عامة على اداء البنوك التجارية.

منهجية الدراسة

أولا : مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة :

في ضوء أهداف الدراسة فان مجتمع الدراسة يتضمن جميع البنوك التجارية الأردنية العاملة داخل الاردن البالغ عددها (13) بنك تجاري كالاتي :

اسم البنك	اسم البنك
البنك العربي	بنك المؤسسة العربية المصرفية
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	بنك الاتحاد
بنك الأردن	كابيتال بنك
البنك الأردني الكويتي	البنك الأردني للاستثمار والتمويل
البنك الأهلي الأردني	بنك الاستثمار العربي الأردني
بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني
بنك سوستيه جنرال	

عينة الدراسة :

تتألف عينة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية التالية :

(1) البنك الاردني الكويتي .

(2) بنك الإسكان للتجارة والتمويل .

(3) بنك الاردن .

(4) البنك الأهلي .

وتم اختيار هذه البنوك لانها تشكل مانسبته 31.69% من اجمالي موجودات البنوك التجارية الاردنية[1], وتستحوذ على مانسبته 31.69% من اجمالي ودائع البنوك التجارية الاردنية واستثماراتها [2].

ثانيا : النموذج الاحصائي للدراسة وتحليل البيانات :

بما أن هذه الدراسة ستقوم باختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بالودائع الجارية, ودائع التوفير, والودائع الآجلة على المتغيرات التابعة المتمثلة بالعائد على الاصول, والعائد على حقوق الملكية, لذلك فان افضل اسلوب لأختبار هذا الاثر هو بأستخدام اسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد **(Multiple Liner Regression Analysis)**, وذلك بالاعتماد على برنامج **Eviews,** حيث يعتمد نموذج الدراسة على صياغة نموذج يبين اثر كل من الودائع الجارية **(CD)**, ودائع التوفير **(SD)**, والودائع الاجلة **(TD)** على عائد البنوك التجارية الاردنية المتمثل بالعائد على الاصول **(ROA)** والعائد على حقوق الملكية **(ROE)**, وتم صياغة النموذج على النحو الاتي :

ROA = a + B1TD + B2SD + B3 CD

ROE = a + B1TD + B2SD + B3 CD

حيث ان :-

العائد على الاصول (**ROA**) = صافي الدخل بعد الضريبة / أجمالي الاصول .

العائد على حقوق الملكية (**ROE**) = صافي الدخل بعد الضريبة / أجمالي حقوق الملكية.

الودائع الجارية (**CD**) = الودائع الجارية / اجمالي الودائع.

ودائع التوفير (**SD**) = ودائع التوفير/ اجمالي الودائع.

الودائع الآجلة (**TD**) = الودائع الاجلة / اجمالي الودائع.

([1]) جمعية البنوك الاردنية, الاداءالمقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عام 2009م, ص 11.

([2]) المرجع السابق, ص 13.

ثالثا : التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة

- العائد على الاصول (**ROA**): هو صافي الربح بعد الضريبة مقسوم علي إجمالي أصول البنك, ويدل هذا المؤشر على حصة الاصول من صافي الدخل وهو يقيس الكفاءه الكلية للادارة في تحقيق الارباح من مجمل استثماراتها في الموجودات
- العائد على حقوق الملكية (**ROE**): هو صافي الربح بعد الضريبة مقسوم علي أجمال حقوق الملكية, ويشير هذا المعدل الى مقدار ما يحصل عليه الملاك نتيجة لاستثمار اموالهم في المصرف.
- الودائع الجارية (**CD**): وهي تلك الودائع التي يودعها الافراد و الهيئات لدى المصارف بحيث يمكن سحبها في أي وقت يشاء دون اخطار سابق منهم
- ودائع التوفير(**SD**): وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث الايداع و السحب بموجب دفتر خاص و تمنح المصارف فوائد محدودة على هذا النوع من الودائع و غالبا ما يطلق عليها بالودائع الادخارية .
- الودائع الآجلة (**TD**): وهي الودائع التي يودعها الافراد و الهيئات لدى المصارف لمدة محدودة يتفق عليها الطرفين, و لا يجوز السحب منها جزئيا قبل انقضاء الاجل المحدد لإيداعها و يلجأ الافراد و الهيئات الى الايداع الثابت لأجل بالمصارف, عندما تكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره, و تمنح على هذه الودائع فوائد تفوق الفوائد التي تمنحها ودائع التوفير .

رابعا : محددات الدراسة

عدم تمكن الباحث من الحصول على بيانات البنك العربي, لذا تم استبداله بالبنك الاردني الكويتي.

خامسا : فترة الدراسة

شملت فترة الدراسة عشرة سنوات تمتد من عام 2000م وحتى عام 2009م, والهدف من اختيار هذه الفترة هو حداثة الفترة الزمنية نسبيا, بالاضافة الى انها فترة كافية نسبيا لأختبار فرضيات الدراسة.

سادسا : مصادر جمع المعلومات

تعتمد الدراسة على نوعين من مصادر البيانات :

المصادر الأولية : من خلال التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة، حيث سيتم الاعتماد على القوائم المالية للبنوك التجارية الاردنية عينة الدراسة, بالاضافة الى تقارير البنك المركزي وتقارير جمعية البنوك الاردنية, وذلك خلال الفترة (2000-2009م).

المصادر الثانوية : من خلال المراجعة والمسح للدراسات السابقة في مجال الاستثمارات في البنوك التجارية الأردنية، والكتب والمقالات والتقارير والإحصائيات والرسائل الجامعية سواء أكانت منشورة أو غير منشورة، والشبكة العالمية للاتصالات الحديثة.

سابعا : متغيرات الدراسة :

1. المتغيرات المستقلة وتشمل :

أ. الودائع الجارية .

ب. ودائع التوفير .

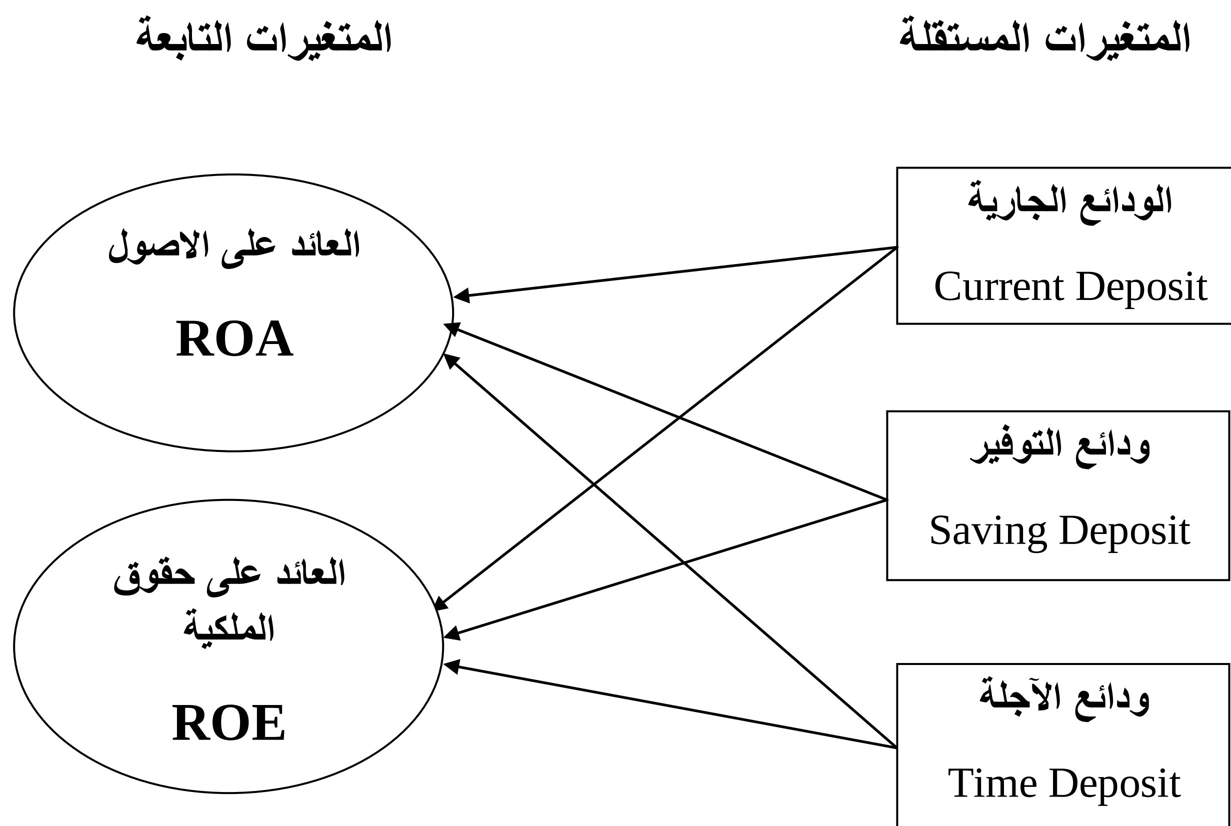
ج. ودائع الآجلة .

2. المتغيرات التابعة وتشمل :

أ. العائد على الاصول .

ب.العائد على حقوق الملكية .

نموذج الدراسة



الفصل الثاني

مفهوم الودائع وأنواعها

تسعى البنوك التجارية لزيادة مواردها كالشركات الاخرى, حيث تعتمد البنوك التجارية على الديون وحقوق الملكية للحصول على السيولة اتمويل أصولها, لذلك ان اغلب التزامات البنوك تكون على شكل انواع مختلفة من الودائع مثل الودائع تحت الطلب (الجارية), ودائع التوفير, والودائع الآجلة, وشهادات الايداع, وفي الغالب تشكل الايداعات الرئيسية وادارة الالتزامات 90% من موارد البنوك التجارية أما المتبقي فيشكل موارد البنوك المدعومة من خلال حقوق الملكية.

المبحث الأول : هيكل البنوك التجارية في الأردن وتطورها

أولا: مفهوم البنوك التجارية

هي مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها وغالبا ما تكون النقود فيها ذات نوعية خاصة (نقود الودائع) وهذا النوع من النقود أكثر الآثار الاقتصادية المترتبة على النشاط الاقتصادي, وبذالك فالبنك التجاري منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل إدخارات بغرض إقراضها وتوظيفها للأخرين وفق قواعد وأساليب معنية (1).

فهي تمنح فرص للمدخرين باستثمار أموالهم بأدوات مختلفة كالودائع الجارية والتوفير ولاجل وشهادات الايداع, وبنفس الوقت تساهم في خلق النقد من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسطة وطويلة الاجل لوحدات العجز ولكافة قطاعات الاقتصاد الوطني. وتأتي أهمية البنوك التجارية في الوساطة المالية من خلال تباين امكانيات وحاجات وحدات الفائض

(1) Robert DeYoung and Tara Rice.M, "How do banks make money? A variety of business strategies", Federal Reserve Bank of Chicago, No4, 2004, p52.

والعجز وعدم توافر الثقة بين الطرفين والاقتصاد في تكاليف البحث عن الجهات التي لديها فائض من قبل الجهات التي تحتاج الى التمويل, فضلا عن قدرة البنوك على خلق أدوات استثمار متنوعة للمدخرين تلائم رغباتهم وامكانياتهم مقابل توفير تمويل يقوم على مبدأ التنويع للمقترضيين. وبالتالي فان البنوك التجارية توصف بانها تتسم باقتصاديات الحجم, وانها من اكثر المؤسسات المالية كفاءه في تقديم الخدمات المصرفية للجمهور, فهي تقدم خدماتها المصرفية الى كافة المدخريين والمقترضيين صغارهم وكبارهم ولمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتصدر أدوات أستثمار تتناسب مع امكانيات العملاء [1].

ثانيا : هيكل البنوك التجارية في الاردن

تتكون البنوك في الاردن من البنوك التجارية و الاسلامية والبنوك الاجنبية العاملة في الاردن التي تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة لعملاءها, حيث بلغ عدد البنوك العاملة في الاردن 23 بنكا مع نهاية عام 2009, تتوزع بواقع 15 بنكا أردنيا, وتسعة بنوك أجنبية، وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من 619 مكتبا. وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان الى العدد الاجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام 2009 نحو 9661 نسمة لكل بنك [2], حيث تتألف البنوك العاملة في الاردن من :

أولا: البنوك التجارية الاردنية الوطنية, وتتكون من (13) بنك تجاري في نهاية عام 2009, كما هو مبين في الجدول التالي :

اسم البنك	سنة التأسيس
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1974
البنك العربي	1930
البنك الأردني الكويتي	1977
بنك الاتحاد	1999

([1]) Shelagh Heffernan, Modern Banking in Theory and Practice, JOHN WILEY AND SONS, British, 1996, p.(17-21).

([2]) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة, التقرير الاقتصادي العربي, 2010م, ص31.

1956	البنك الأهلي الأردني
1996	بنك المال الاردني
1960	بنك الأردن
1960	بنك القاهرة عمان
1978	بنك الأستثمار العربي الأردني
1989	البنك الاردني للاستثمار والتمويل
1978	البنك التجاري الأردني
1989	بنك المؤسسة العربية المصرفية
1993	بنك سوسيته جنرال

2. البنوك الاسلامية الاردنية, وتتالف من البنك الاسلامي الاردني الذي تأسس عام 1978, والبنك العربي الاسلامي الدولي الذي تأسس عام 1997 , وذلك في نهاية عام 2009.

3. البنوك الاجنبية العاملة في الاردن, وتتالف من (8) بنوك اجنبية في نهاية عام 2009, كما هو مبين في الجدول التالي :

سنة التأسيس	**اسم البنك**
1949	HSBC
1951	البنك العقاري المصري العربي
1957	مصرف الرافدين
1974	سيتي بنك
2002	بنك ستاندرد تشارتد
2004	بنك عودة
2004	بنك الكويت الوطني
2004	بنك لبنان والمهجر

وقد زاد عدد البنوك المرخصة في الاردن من (21) بنكا في نهاية عام 2000 الى (23) بنكا حاليا منها 15 بنكا أردنيا وثمانية بنوك أجنبية تتضمن 5 بنوك عربية , و 3 بنوك أجنبية, وارتفاع عدد البنوك التجارية في الاردن جاء من خلال منح البنك المركزي الاردني خلال عام 2004 ترخيص لثلاث بنوك عربية جديدة هي بنك عودة وبنك الكويت الوطني وبنك لبنان والمهجر[1].

أما عدد الفروع العاملة خارج الاردن فقد بلغ 222 فرعا في نهاية عام 2008, وهذا الانتشار الواسع للفروع في الخارج جاء بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية في الاردن والسعي وراء البحث عن منافذ استثمار حارجية يساعدها في النمو والتوسع وكسب المنافسة على الصعيد الخارجي[2].

وقد استخدمت البنوك التجارية الاردنية الاساليب الحديثة في تقديم خدماتها المصرفية من خلال انتشار اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع في كافة الاماكن والمراكز التجارية والجامعات والمستشفيات, ويوفر ذلك خدمة مصرفية على مدار اليوم, ويؤدي الى المزيد من اليسر والسهولة في الحصول على الخدمات المصرفية والوصول الى العملاء, حيث بلغ عدد اجهزة الصراف الالي 944 جهازا, وارتفع عدد اجهزة الصراف الالي مقابل كل مليون نسمة من 121 جهازا عام 2005 الى 161 جهاز حاليا, وبمقارنة هذه الكثافة مع المتوسط العالمي والبالغ 240 جهاز لكل مليون نسمة يمكن القول ان سوق الصراف الالي لايزال يحتاج للتوسع لمواكبة المؤشرات العالمية[3].

وعلى صعيد الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الالي فقد وصل عدد اجهزة الصراف الالي لكل محافظة 67% من الاجهزة الموجودة في العاصمة , يليها 9% في محافظة اربد , 8% في محافظة الزرقاء , و 4% حصة باقي المحافظات.

وبالنظر الى رصيد التسهيلات الائتمانية نجد انه قد ارتفع من 4.6 مليار عام 2000 الى 13.2مليار في نهاية ايلول عام 2009 وبمعدل نمو سنوي وصل الى 12.8%, حيث شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية 88% من اجمالي التسهيلات الممنوحة, في حين وصل حصة التسهيلات الممنوحة بالعملة الاجنبية 11.7% من اجمالي التسهيلات الممنوحة, ومما

([1]) جمعية البنوك الاردنية , التقرير السنوي, 2009, ص17.
([2]) المرجع ذاته, ص 20.
([3]) المرجع ذاته, ص 22.

يدل نمو التسهيلات الائتمانية هو ارتفاع نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي الذي وصل الى 85%[1].

ثالثا : تطور البنوك التجارية الاردنية

ونمت موجودات البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة (2000-2009م) نموا واضحا, أذ ارتفعت من 12.9مليار دينار في نهاية 2000 الى31.2 مليار عام 2009 بمعدل نمو سنوي وصل الى 10.4% , ووصلت نسبة موجودات البنوك التجارية الى 221% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المذكورة, الامر الذي يشير الى الدور الايجابي للبنوك التجارية الوطنية واهميتها في الاقتصاد الوطني, وهناك نمو على صعيد الموجودات المحلية الى اجمالي موجودات البنوك التجارية, حيث وصلت نسبتها الى 82.7% في نهاية ايلول 2009 مقابل تراجع اهمية الموجودات الاجنبية , حيث وصلت اهميتها النسبية الى 17.3% خلال الفترة المذكورة. وكانت الازمة العالمية سببا في تغير هيكل موجودات البنوك , أذ ادت الازمة الى انخفاض حصيلة النقد الاجنبي من الصادرات وانخفاض الموجودات الاجنبية للبنوك لتمويل القطاع الخاص.

ويعتبر النمو في حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات من المؤشرات البارزة التي تدل على متانة البنوك التجارية الاردنية, وانعكس ذلك في زيادة قدرتها للايفاء بمعيار ملاءة رأس المال ومواجهة المخاطر المصرفية, حيث نما رأس المال والاحتياطيات والمخصصات من 1.377 مليار عام 2000 الى 4.30 مليار في ايلول من عام 2009 , وبمعدل نمو سنوي وصل الى 13% , ولعل ابرز اسباب الزيادة يعود الى طلب البنك المركزي من البنوك التجارية الاردنية ان تزيد الحد الادنى لرأسمالها من 20 مليون دينار الى 40 مليون دينار [2].

([1]) جمعية البنوك الاردنية , مصدر سابق, ص 24.
([2]) المرجع ذاته, ص 32.

المبحث الثاني :- مفهوم وأهمية الودائع في البنوك التجارية وأشكالها

تعتمد البنوك التجارية في تمويل محفظة القروض والمحفظة المالية المالية على الودائع التي تشكل المصدر الرئيسي لمواردها المالية, ومن هنا تسعى البنوك التجارية الى اتباع استراتيجيات سعرية وغير سعرية لغرض جذب المزيد من الودائع, حيث تعرض البنوك التجارية انواع محتلفة من الودائع لأتاحة خيارات متعددة امام المستثمرين لأستثمار اموالهم في هذه الودائع, وتحبذ البنوك التجارية الودائع المستقرة على الودائع النشطة والتي تمكث لفترة أطول في المصرف, لان ذلك يساعدها في استثمار مواردها في اصول طويلة ومتوسطة الاجل ولاتجبر على الاحتفاظ بسيولة عالية مقابلها خوفا من السحوبات المفاجئة من جهة اخرى.

أولا : مفهوم الودائع

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي للبنوك التجارية في تمويل عملياتها , وتشكل الودائع لدى البنوك التجارية مالايقل عن 90% من مجموع مصادر التمويل ,والتي تعتبر الاقل كلفة بين المصادر الاخرى, وتعرف الوديعة المصرفية [1] : بأنها اتفاق بين المصرف والعميل سواء كان من الافراد او المنشآت الحكومية او الاهلية, يقوم بموجبه المودع بايداع مبلغ من المال لدى المصرف, ويلتزم المصرف برد مبلغ الوديعة عند الطلب او حين الاستحقاق مع الفوائد المستحقة, وهي تمثل حقوق للمودعيين على البنك, حيث تعتبر من التزامات البنك والتي تكون على شكل ودائع تحت الطلب (جارية) اوحسابات توفير او ودائع آجلة .

و تعتبر الودائع اهم جزء في جانب المطلوبات للبنوك, وتمثل حقوق المودعيين على البنك, كما تعتبر المكون الرئيسي لقدرات البنك المالية في منح الائتمان, والاستثمار في المحفظة المالية وتأخذ هذه الودائع عدة اشكال رئيسية (ودائع جارية , ودائع توفير , ودائع آجلة), وتستند هذه الودائع على مبدأ ثقة الجمهور بالبنوك, لان البنوك توفر نطاقا أمينا للحفاظ على اموال المودعيين من السرقة والضياع, كما تضمن حصول المودع على قيمة الوديعة مع الفائدة المستحقة عليها

([1]) Beverly J. Hirtle and Kevin J. Stiroh, "The Return to Retail and the Performance of U.S. Banks", Federal Reserve Bank of New York Staff Reports, no.233, New York, December 2005, p.9. .

عند الطلب, ولذلك هناك اتفاقا عاما ان الوديعة المصرفية هي عقد يقوم المودع من خلاله سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا يدفع مبلغا من النقود وبأحدى وسائل الدفع, ويلتزم المصرف برد الوديعة او جزء منها عند الطلب او بعد أشعار مسبق من المودع [1].

ثانيا : أهمية الودائع المصرفية

الودائع بأنواعها المختلفة هي المصدر الأساسي لموارد البنوك ولهذا فان استقطاب وتنمية الودائع من أهم الأهداف الاستراتيجية للجهاز المصرفي وتحقيق بقية الأهداف يعتمد بصورة مباشرة على تحقيق هذا الهدف . كذلك فإن زيادة حجم الودائع يعالج مشكلة السيولة وهي أيضاً تؤدي إلى زيادة حجم التمويل المتاح ومن ثم الأرباح وبالتالي دعم رأس المال وكفايته من خلال دعم احتياطيات رأس المال [2], وبناءا على ذلك تأتي أهمية الودائع بالنسبة للمصارف في الأتي :

(1) تعبئة الموارد المالية للاستثمار ومن ثم الإنتاج إذ تقوم المصارف بتجميع مدخرات المواطنين عن طريق قبول الودائع وإعادة توظيفها في شكل استثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [3].

(2) تقليل الانفاق الاستهلاكي وما يترتب على ذلك من تأثير ايجابي على تخفيض معدلات التضخم نتيجة لانخفاض الطلب, فالتضخم وما يسببه من تدهور القوة الشرائية يخلق جوا نفسيا يساعد على زيادة الاستهلاك , مما يضعف رغبة الفرد في الادخار [4].

(3) تمثل الودائع المصرفية المورد الرئيسي للبنوك لتمويل أصولها (الاستخدامات) , ويمثل عائد هذه الأموال المصدر الرئيسي للإيرادات من خلال عمليات منح الائتمان والاستثمار في الاوراق

([1]) صادق راشد الشمري, ادارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية) , الطبعة الاولى, دار صفاء للنشر والتوزيع, الاردن, 2009, ص 343.

([2]) المرجع ذاته, ص ص (344- 345) .

([3]) علي بدران, "الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2", مجلة المحاسب المجاز, الفصل الثالث, العدد23, الاردن, 2005م, ص9.

([4]) مصيطفى عبداللطيف, دور البنوك وفاعليتها في تمويل النشاط الاقتصادي, مجلة الباحث, المجلد36, عدد4, الجزائر,2006, ص81.

المالية ومن ثم تحقيق الأرباح وبذلك تعتبر الودائع شريان الحياة للجهاز المصرفي [1]. حيث بلغ أجمالي الودائع في نهاية عام 2009 لدى البنوك المرخصة العاملة في الاردن 21.25 مليار دينار تتوزع كالاتي[2] :

البنوك	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة الى اجمالي الودائع (%)
البنوك التجارية الاردنية	15.940.981	75.03
البنوك الاسلامية	2.863.746	13.48
البنوك الاجنبية العاملة في الاردن	2.442.188	11.49

(4) تبرز أهمية الودائع من أعتماد حجمها الكلي كمعيار أساسي يتم على ضوءه تحديد حجم السقوف الائتمانية الممنوحة للمصرف وبالتالي فإن حجم السقف الائتماني يتناسب طردياً مع حجم الودائع, مما يعني أهمية وضرورة زيادة الودائع المصرفية [3].

(5) أن تنويع وخلق الأوعية الأدخارية الجديدة والخدمات المكملة لها كأحد السياسيات الهامة لجذب المدخرين, يساعد البنك على مواجهة المنافسة التي يتعرض لها من باقي المنافسين [4].

(6) ان تكلفة الحصول على الودائع اقل كلفة بالمقارنة مع المصادر الاخرى المتمثلة بزيادة رأس المال عن طريق اصدار الاسهم, والارباح المحتجزة والاقتراض من المؤسسات المالية, وبالتالي تبقى الودائع هي المصدر الرئيسي لتنمية الموارد المالية والمصدر الاكثر خصوبة في هذا المجال, ولهذا تقوم المصارف بالأهتمام بتنمية الوعي المصرفي والأدخاري لدى الجمهور من خلال انتهاج أسلوب التسويق المصرفي من اجل استقطاب المزيد من الودائع سواء كانت ودائع

([1]) هشام جبر, ادارة المصارف أصولها العلمية والعملية, الطبعة الثانية, الناشرعمادة البحث العلمي, فلسطين,2006م, ص 64.

([2]) جمعية البنوك الاردنية, الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن, 2010م, ص13.

([3]) زياد سليم رمضان ومحفوظ جودة, الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, الاردن, 2000م, ص 84.

([4]) أسامة الانصاري , الاساليب الحديثة في ادارة المصارف التجارية, الطبعة الاولى, دار القلم للنشر والتوزيع, الامارات العربية, 1989م, ص109.

أولية او مشتقة, فتقوم بالتوسع والانتشار في فتح وحدات مصرفية وتبسيط اجراءات التعامل في السحب والايداع, ورفع كفاءة الاوعية الادخارية وزيادة الفوائد بين الحين والاخر[1].

وما دام البنك يعمل بأموال الغير, فان البنوك لاتبالغ في زيادة حقوق الملكية كما هو الحال في منشآت الأعمال لأن ذلك يؤثر على القوة التصويتية للمساهميين الحاليين ويؤدي الى أنخفاض حصة السهم من الارباح الموزعة مادامت تستطيع تحقيق أرباح من خلال أستثمار ودائع العملاء ودون الحاجة الى زيادة رأسمالها, وهكذا فان زيادة الودائع في البنوك التجارية واستقرارها يمثلان قاعدة مهمة لاستثمار هذه الودائع في أصول مدرة للدخل ويزيد كذلك من ثقة المودعيين للبنك [2].

ثالثا : أشكال الودائع

تمثل ودائع العملاء من أفراد وشركات ومؤسسات حكومية أهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري، فهي تمثل المادة الاولية للمصرف لصنع القروض والاستثمارات الاخرى, ولذلك تظهر بشكل منفصل لمصادر الربح للبنك, وكلما زادت تدل على نمو البنك وتقدمه، وتعتبر الودائع جزء من حقوق الاخرين على البنك والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب أو عند موعد استحقاقها [3]. لذلك يجب على ادارة المصرف التعرف على هيكل الودائع الموجود لديها فوجود الودائع الطويلة الاجل على مختلف اشكالها والودائع الخاضعة للإشعار بنسبة كبيرة يتيح لأدارة المصرف مجالا أكبر من الحرية في توظيف موجوداتها وعدم تعرضها لمخاطر السيولة جراء السحوبات المفاجئة [4].

ويمكن تحليل هيكل الودائع من زوايا متعددة وذلك من خلال معايير معينة يتم تقسيمها بناءا عليها, ويمكن استخدامها جميعا للتعرف على انواع الودائع, حيث يستهدف كل منها تحقيق

([1]) صادق راشد الشمري, مرجع سابق, ص ص(346-347).

([2]) محمود حسين الوادي , "أثر اعتماد البطاقات المصرفية على حجم ودائع القطاع الخاص في البنوك الاردنية", مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات, المجلد السادس, العدد الثاني, 2004م , ص ص (89-90).

([3]) Peter S. Rose, Commercial Bank Management, RICHARD D.IRWIN, INC, USA,1991, P.359.

([4]) زياد سليم رمضان ومحفوظ جودة, مرجع سابق, ص85.

أهداف معينة على مستوى البنك, وكذلك على مستوى النظام المصرفي ككل, وبناءا على ذلك يمكن تحليل هيكل الودائع كالاتي :

1. تحليل هيكل الودائع وفقا للآجال : حيث يساعد هذا التقسيم المصرف في معرفة كيفية توظيف الاموال بما يتناسب مع توقعات حركات السحب, بالأضافة الى ذلك التعرف على ألتزامات البنك وحقوق المودعيين والتعرف على متوسط تكلفة الاموال وتحديد متطلبات السيولة[1], وبناءا على ذلك تقسم الودائع وفقا للآجال كالاتي :

(أ) الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغا من النقود لدى البنك, على ان يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون اخطار سابق منه. وتتميز الجارية عن ودائع التوفير والودائع الآجلة بحركتها النشطة بالسحب والايداع , ولايتم دفع سعر فائدة على هذا النوع من الودائع بالنسبة للافراد وذلك لان العديد من التشريعات تحرم دفع سعر فائدة عليها, بالاضافة الى ارتفاع تكاليف ادارة هذا النوع من الودائع بالنسبة للبنك [2].

ويستطيع الافراد الايداع في الحساب الجاري اما نقدا او الايداع من خلال الشيكات المسحوبة على الوديعة الجارية, وفي هذه الحالة يقوم البنك بتحصيل قيمة الشيكات نيابة عن العميل وايداعها في حسابه, كما يتم الايداع في الحساب الجاري من خلال تحصيل قيمة الشيكات نيابة عن العميل وايداعه في حسابه, كما يتم الايداع في الحساب الجاري من خلال تحصيل الكمبيالات لصالح العميل وتحصيل ايرادات المحفظة المالية, اما السحب فيتم اما نقدا من خلال العميل او من خلال اصدار شيكات لصالح اطراف اخرى او على صورة تحويل مباشر من حساب الى حساب اخر او يقوم العميل بتفويض البنك بالسحب من حسابه لتسديد المدفوعات المستحقة على العميل من فواتير الماء والكهرباء وتسديد الكمبيالات المستحقة على العميل وشراء اوراق مالية,

---

([1]) عبدالمطلب عبدالحميد, البنوك الشاملة عملياتها وادارتها, الطبعة الثانية, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الاسكندرية, 2008م, ص61.

([2]) ITAY GOLDSTEIN and ADY PAUZNER, "Demand-Deposit contracts and the probability of Bank Runs", The Journal of Finance, VOL. LX, NO.3, JUNE 2005,PP.(1293-1296).

ويمكن القول بان الودائع الجارية تتسم بانها نقود وليست موجودات مالية اوسلعية, وهي مقبولة بصورة عامة كأداة لتسوية المدفوعات وخاصة في ظل تطور الوعي المصرفي (1).

وتعتير الودائع الجارية من اكثر الودائع تقلبا فالسحب والايداع عليها سريعين, مما يحتم على المصرف الاحتفاظ بسيولة كبيرة لمواجهة السحوبات عليها, او ان تتجه نحو الاستثمارات قصيرة الاجل, وهي بالتالي توصف بأنها ودائع غير مستقرة لايستطيع البنك الاعتماد عليها كمصدر في تمويل الاصول الطويلة الاجل وذات العائد المرتفع, مما يؤدي الى انخفاض العائد المتأتي من ارتفاع نسبة الودائع الجارية الى اجمالي الودائع لذلك يجب على ادارة البنك دراسة سلوك هذا النوع من الودائع لرسم سياسة استثمارية مناسبة ، حيث توظف الجزء الثابت والمستقر من هذا النوع في استثمارات طويلة نسبيا ، اما الجزء النشط منها فيتم استثماره في اصول اكثر سيولة, وبذلك يمكن التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية (2) .

لذلك تسعى البنوك التجارية جاهدة لأقناع عملاءها بتخفيض الأحتفاظ بالودائع الجارية لان ذلك يؤدي الى انخفاض مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك (3).حيث ان هذا النوع من الودائع لا يعتبر مصدر تمويلي مهم بالنسبة للبنوك مقارنة بأشكال الودائع الاخرى من حيث اجمالي الودائع, وذلك كون تلك الودائع في متناول المودعيين عند طلبها بالاضافة الى ذلك فان المصارف عادة تتحمل نفقات نتيجة ادارة هذا النوع من الودائع, لذا فان البنك لايستطيع الاعتماد عليها بصورة كبيرة في عمليات منح الائتمان كونها غير مرتبطة بفترة زمنية محددة, بالاضافة الى ذلك يستطيع المودع سحبها بمجرد الطلب (4).

و تشير تجربة البنوك العالمية ان الودائع الجارية قد انخفضت من 63.3% كنسبة من مصادر التمويل في الخمسينات الى اقل من السدس في بداية التسعينات, والسبب في انخفاض أهمية ودائع الطلب يكمن في زيادة الكفاءة في ادارة السيولة من قبل الافراد والشركات والوحدات الحكومية بحيث لاتحتاج الى الاحتفاظ بودائع جارية غير مدرة للدخل, وانما تفضل استثمار اموالها في ودائع مدرة للدخل مثل الودائع الزمنية والتوفير, اما السبب الثاني في انخفاض الطلب

---

(1)R.Glenn Hubbard, Mony the Financial System and the Economy, Addison Wesley Publishing Company, USA,1994, PP(302-303).

(2) عبدالغفار حنفي وعبدالسلام أبوقحف, الادارة الحديثة في البنوك التجارية, الطبعة الثانية, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2004م, ص ص (110- 114).

(3) زياد سليم رمضان و محفوظ جودة, مرجع سابق, ص ص (85-86).

(4) Peter S. Rose, Commercial Bank Management , OP.cit, pp.(360-361).

على الودائع الجارية هو منافسة الادوات الاخرى للودائع الجارية مثل NOW و SNOW وأدوات السوق النقدية مثل شهادات الايداع والادوات المالية الاخرى.

(ب) ودائع التوفير(الأدخار) : ودائع التوفير هي ودائع تحمل سعر فائدة وغير محددة بفترة زمنية ولايمكن السحب عليها من خلال الشيكات بصورة مباشرة ، ولكن يتم السحب عليها من قبل المودع حسب رغبته, وهناك سهولة في تحويلها الى الحساب الجاري الذي يتم السحب عليه بالشيكات, ويعتبر هذا النوع من الودائع اقل كلفة مقارنة بمصادر التمويل الاخرى واكثر استقرارا من الودائع الجارية مما توفر للبنك السيولة اللازمة [1].

وتحرم بعض التشريعات على شركات الاعمال فتح حساب توفير الا ضمن حدود عليا, حيث بلغ هذا الحد في البنوك التجارية الامريكية 150 الف دولار, وذلك ينبع من الخوف من اقدام هذه الشركات على ايداع اموالها في هذا الحساب ثم تقوم بتحويل جزء منه الى الحساب الجاري لتسوية مدفوعاتها الجارية, مما يؤثر بصورة سلبية على سيولة البنوك التجارية من خلال عدم استقرارها وتحويلها فعليا الى ودائع جارية تحمل فائدة اعلى من الفائدة على الحساب الجاري لشركات الاعمال مما يؤدي الى ارتفاع كلفة الحصول على التمويل [2].

(ج) الودائع الآجلة : هي عبارة عن مبلغ من المال يودعه العميل في البنك لمدة معينة متفق عليها قد تكون شهرا او ثلاثة شهور او ستة اشهر سنة لقاء فائدة بسعر معين, ولا يحق لصاحب الوديعة سحبها كاملة او جزء منها الا عند فترة استحقاقها ولا يتم السحب عليها بالشيكات [3].

حيث صمم هذا النوع من الودائع لجذب الاموال من العملاء الذين يودعون أموالهم الفائضة تحسبا لنفقات مستقبلية أو طارئة, وتعتبر الودائع لأجل اهم انواع الودائع بالنسبة للبنوك لأن الارصدة المودعة بها تمثل النسبة الاعلى بين انواع الودائع والحسابات المختلفة, ومن المؤكد ان أسعار الفائدة التي تدفع عليها تكون اعلى من اسعار الفائدة المدفوعة على الودائع الاخرى وذلك بسبب امكانية التنبؤ بحركتها , ويعتمد البنك عند تحديد سعر الفائدة على الوديعة لأجل على عدة

([1]) Delfiner, Miguel & Peron and Silvana,**"**Commercial Banks and Microfinance**"**, Central Bank of Argentina, MPRA, Paper No. 10229, posted 29, 2007,p.22.

([2]) منير هندي, ادارة البنوك التجارية (مدحل اتخاذ القرارات),الطبعة الثالثة, المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع, الاسكندرية, 2006م, ص ص(149-150).

([3]) محمود حسين الوادي, مرجع سابق, ص90.

عوامل : منها حجم الوديعة, وفترة مكوثها, ودرجة سيولتها, والفائدة التي يتوقعها المصرف الحصول عليها من استثمار هذا النوع من الودائع [1].

وبتحليل هيكل الودائع وفقا للأجال في نهاية عام 2009 يلاحظ أستحواز الودائع لأجل على النصيب الاكبر من الزيادة في اجمالي الودائع اذ ارتفعت بمقدار 977.6 مليون دينار ما نسبته (44.5%) من اجمالي الزيادة المتحققة في الودائع مقارنة بودائع التوفير اذ بلغت 795.4 مليون دينار ما نسبته (17.6%) والودائع الجارية اذ بلغت 422.8 ما نسبته (19.7%) من أجمالي الودائع [2].

2. تحليل هيكل الودائع وفقا لنوع العملة : ويستهدف هذا التقسيم التعرف على وعاء تطبيق اسعار الفائدة التي تسري على العملة المحلية، في حين تخضع اسعار الفائدة على الودائع بالعملات الاجنبية لظروف الطلب والعرض السائدة في الاسواق النقدية والعالمية الاجنبية, حيث تقسم الودائع وفقا لنوع العملة كالاتي :

(أ) الوادئع بالعملات الاجنبية: وتتضمن ودائع البنوك الاجنبية لدى البنوك المحلية التي تحتفظ بها لغرض تسهيلات المعاملات بين البنوك, بالاضافة الى ودائع غير المقيمين من الافراد والشركات لدى البنوك المحلية [3].

(ب) الودائع بالعملة المحلية: وتشتمل على ودائع القطاع الخاص المقيم من الافراد وقطاع الاعمال والودائع الحكومية وشبه الحكومية وودائع البلديات والمؤسسات العامة بالاضافة الى ودائع البنوك المحلية التي تحتفظ بودائع لدى بعضها البعض لغرض تسهيل عمليات البنوك التجارية فيما بينها [4].

وبتحليل هيكل الودائع وفقا لنوع العملة, يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,516.6 مليون دينار خلال عام 2009, وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,730.7 مليون دينار خلال عام 2008. في المقابل انخفضت الودائع بالعملة الاجنبية بمقدار 320.7 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض بلغ 616.0 مليون دينار خلال عام 2008, وفي الوقت الحالي نجد انخفاض في معدل

([1]) خالد أمين عبدالله وأسماعبل ابراهيم الطراد, ادارة العمليات المصرفية المحليو والدولية, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر والتوزيع, الاردن, 2006م, ص151.

([2]) البنك المركزي الاردني, التقرير السنوي , 2009م, ص 35.

([3]) محمود حسين الوادي, مرجع سابق, ص91.

([4]) المرجع ذاته, ص 91.

الدولرة في الاقتصاد ليبلغ 16.7% خلال عام 2009 مقابل مانسبته 21.3% و27% خلال عامي 2008 و2007 على التوالي, وهذا يدل على ازدياد جاذبية الدينار الاردني كوعاء ادخاري بديل للعملات الاجنبية [1].

3- تحليل هيكل الودائع وفقا لسلوكها : ووفقا لهذا المعيار يتم رسم سياسات التوظيف , حيث ان معرفة سلوك هذه المصادر تعطي للمصرف صورة واضحة عن امكانية توظيفها في المجالات العديدة المتاحة وتوفير السيولة الكافية في الوقت اللازم, وتقسم الودائع حسب سلوكها الى قسمين:

(أ) ودائع غير مستقرة: وهي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبيا لكثرة عمليات السحب و الايداع و التي يتم سحبها خلال السنة او أقل, و يتطلب من البنك الاحتفاظ بسيولة عالية مقابلها لمقابلة السحوبات المفاجئة, بالاضافة الى توجيها نحو الاستثمارات قصيرة الاجل وذات السيولة العالية, بحيث تتناسب تواريخ استحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع, فدرجة السيولة يجب ان تكون مرتفعة مقابل الودائع الجارية واقل للودائع الزمنية والتوفير [2].

(ب) ودائع مستقرة: وهي تلك الودائع التي يكون رصيدها مستقر نسبيا و ذات طبيعة ادخارية لذلك يمتاز هذا النوع من الودائع بالثبات لفترة طويلة مما يتيح للمصرف توجيها نحو الاستثمارات طويلة الاجل كالودائع الآجلة [3].

4- تحليل هيكل الودائع حسب اصل الوديعة : ويساعد هذا التصنيف المصرف في معرفة الالتزمات المستحقة للغير (ودائع العملاء) والاصول المملوكة المتمثلة بالقروض الممنوحة للعملاء, وعلى ضؤ ذلك تنقسم كالاتي :

(أ) الودائع الاولية : هي تلك الودائع التي يتم ايداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو الشركات و المؤسسات سواء كانت حكومية او أهلية وتلتزم البنوك التجارية بأعادتها للمودع مع الفائدة في حال طلبه, وهذه الودائع توفر للبنوك احتياطيات جديدة مما تؤدي الى زيادة الطاقة الاستثمارية على مستوى البنك المستفيد من الوديعة وعلى مستوى القطاع المصرفي ككل.

([1]) البنك المركزي الاردني, مصدر سابق, ص 35.

([2]) عبدالغفار حنفي وعبدالسلام ابوقحف, مصدر سابق, ص 110.

([3]) صادق راشد الشمري, مصدر سابق, ص359.

(ب) الودائع الثانوية : وهي تلك الودائع التي تشتق من الوديعة الأولية بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض و أستثمارات, وهذه الوديعة ترتبط بعلاقة طردية مع الوديعة الاولية .

رابعا : الاستراتيجيات المتبعة لجذب الودائع المصرفية في البنوك التجارية

لما كانت الودائع هي المصدر الرئيسي للأموال بالنسبة للبنوك, ولما كانت هذه الودائع هي المصدر الرئيسي للاقراض والاستثمار، فان كل بنك يحاول ان ينمي ودائعه بشتى الطرق وهو مستعد ان يدفع في الودائع التي يحصل عليها اية تكلفة طالما تحقق له ربحا أكبر من تكلفتها دون الاخلال بالتشريعات المصرفية المتضمنة حماية الودائع وشروط السيولة, حيث تستطيع البنوك تنمية ودائعها من خلال دفع فوائد للمودعيين او تقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية للمودعيين وتقديم الخدمات المجانية والمكافات والجوائز, وبناءا على ذلك تتبنى البنوك بشكل عام استراتيجيات معينة لزيادة ودائعها كالاتي :

(أ) استراتيجية المنافسة السعرية : وهي الطريقة المباشرة, حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على رفع أسعار الفائدة المدفوعة للمودعيين بغية جذب المزيد من الودائع, الا ان هذه الاستراتيجية يؤخذ عليها بعض المآخذ مثل المنافسة الهدامة بين البنوك وهجرة الاموال من المدن الصغيرة الى المدن الكبيرة, بالأضافة الى أرتفاع تكلفة الاموال والتي تؤدي في الغالب الى ارتفاع الفائدة على القروض الممنوحة مما يجبر البنك الى توجيه حصيلتها الى استثمارات ذات مخاطر اعلى أملا في تحقيق عائد مرتفع يكفي لتغطية تلك التكلفة [(1)]. وفي الوقت الحالي يسود درجة كبيرة من التنسيق والتكامل بين البنوك في مجال تحديد سعر الفائدة على الودائع الى حد لايستطيع المصرف بمفرده رفع سعر الفائدة لجذب المزيد من الودائع التشريعات المصرفية. وغالبا ماتقوم البنوك بدفع معدلات فوائد متقاربة على الودائع الاجلة والتوفير نظرا لشدة المنافسة فيما بينها في سبيل الحصول على المزيد من الودائع, وهذا التقارب في اسعار الفائدة الى جانب تحريم الفوائد على الودائع الجارية يجعل من المنافسة السعرية لجذب الودائع المصرفية غير فعالة .

([1]) منير ابراهيم هندي, مرجع سابق, ص 135.

وبالنظر لسياسة البنك المركزي الاردني بالنسبة لتحديد اسعار الفوائد خلال عام 2009 نجد انه قام بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية ثلاث مرات وبواقع 50 نقطة أساس في كل مرة, وذلك للسماح لارتفاع هامش أسعار الفائدة على الموجودات المحررة بالدينار الأردني والموجودات المحررة بالعملات الأجنبية, فبلغت اسعار الفائدة على الودائع الآجلة (4.23%) في نهاية عام 2009 بالمقارنة مع مانسبته (5.66%) في نهاية عام 2008, في حين بلغ سعر الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام 2009ما نسبته (0.84%) قياسا لعام 2008 اذ بلغ (1.04%), اما بالنسبة للودائع الجارية فقد بلغ سعر الفائدة في نهاية عام 2009 مانسبته (0.67%) مقارنة (1.01%) في نهاية عام 2008[1]. والجدول الاتي يوضح المتوسطات المرجحة لهيكل اسعار الفائدة للجهاز المصرفي الاردني خلال فترة 2000 الى 2009 :

السنة	الودائع			التسهيلات الائتمانية		
	تحت الطلب	توفير	الآجلة	جاري مدين	قروض وسلف	كمبيالات
2000	1.2	3.76	6.55	11.6	11.38	12.81
2001	1.06	2.91	5.19	10.42	10.45	11.88
2002	0.91	1.84	3.97	9.35	9.85	10.95
2003	0.5	0.88	2.75	9.43	8.92	10.24
2004	0.38	0.73	2.49	8.79	7.59	8.98
2005	0.47	0.83	3.52	9.26	8.1	7.92
2006	0.87	0.99	5.13	9.23	8.56	8.72
2007	0.94	1.1	5.56	9.83	8.86	9.45
2008	1.01	1.04	5.66	9.31	9.48	8.89
2009	0.67	0.84	4.23	9.03	9.07	9.17

(الجدول من اعداد الباحث بالأعتماد على التقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي خلال الفترة (2000-2009).

(ب) استراتيجية المنافسة غير السعرية: تعتبر هذه الاستراتيجية بديلة لأستراتيجية المنافسة السعرية, حيث تتبنى هذه الاستراتيجية تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسة بغية الوصول لرضا العملاء, وتعتبر من الاستراتيجيات الناجحة في جذب الودائع وذلك لوجود

([1]) البنك المركزي الاردني, مصدر سابق, ص 31.

تباين كبير في مستوى جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتكلفتها بين البنوك, بالاضافة الى اختلاف انواع الخدمات المقدمة ومدى تكاملها [1], وطالما يستطيع المصرف الوصول الى رضا العملاء فأنه يستطيع الحصول على المزيد من الودائع, وتقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من السياسات لعل من أهمها :

1. أستحداث انواع جديدة من الودائع : تسعى المصارف باستمرار الى استحداث انواع جديدة من الودائع, و ذلك في حدود تشريعات الدولة التي تعمل فيها فهناك على سبيل المثال , شهادات الايداع التي يمكن تداولها : و هي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع و الشراء, و عادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة, و ان معدل فائدتها و تاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون [2].

اما النوع الاخر من هذه الشهادات هو شهادات الايداع التي لا يمكن تداولها : و هي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف و الزبون يتحدد فيه معدل الفائدة, و تاريخ الاستحقاق, و لا يجوز لحامل هذه الشهادة التصرف فيها بالبيع, كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد, وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات اقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول [3].

ان المصارف التي تستحدث انواع جديدة من الودائع, يدل انها تمتلك القدرة على الابتكار و التطور, وهو مؤشر على كفاءة و حيوية المصرف, ومن ثم فان هذا سيؤدي الى زيادة اقبال المودعين عليها مقارنة بتلك المصارف التي لا تمتلك القدرة على استحداث انواع جديدة من الودائع [4].

2. تحصيل مستحقات العميل : يعد نشاط تحصيل مستحقات المودعين، من بين الاهداف المهمة التي يسعى الجهاز المصرفي الى توسيعها وتطويرها، لانها تعمل على تقليل تداول النقود بين الافراد، فالمصرف يستطيع تحصيل هذه المستحقات دون الحاجة الى استخدام النقود عن طريق اجراء المقاصة بينه وبين المصارف الاخرى التي عليها التزامات تجاه زبون المصرف المعني . و نظرا لتباين المصارف في سرعة تحصيل الصكوك و في مقدار ما يتحمله الزبائن من تكاليف تحصيل الصكوك و وسائل السداد الاخرى فان المصرف الذي يتميز بسرعة عمليات تحصيل

---

(1) منير ابراهيم هندي, مرجع سابق, ص157.

(2) Peter S. Rose, Commercial Bank Managemen , OP.cit, p.381.

(3) منير ابراهيم هندي, مرجع سابق, ص 163.

(4) صادق راشد الشمري, مرجع سابق, ص 355.

المستحقات للزبائن و تقليل التكاليف التي يتحملها الزبائن يكون اكثر من غيره قدرة على جذب الودائع [1].

3. سداد المدفوعات نيابة عن الزبون : كما ان المصارف تقدم خدمات مصرفية اخرى, و تتمثل في سداد قيمة الصكوك التي حررها المودع لصالح الغير, و في سداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بها الدائنين دون الحاجة لتحرير صكوك, كفاتورة الهاتف, و اقساط الايجار, وبعض قوائم الشراء, ان قيام المصرف بهذه المهمة يجعل الزبون مطمئنا الى ان المصرف سيقوم بسداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها, مما يوفر عليه الكثير من الوقت و الجهد الذي كان عليه ان يبذله اذا ما لجأ الى طريق اخر للسداد, هذا الى جانب تلافي ما قد يتعرض له الزبون من غرامات تأخير اذا لم يتنبه لسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة [2].

لذلك فان المصارف التي لها استعداد على سداد المطلوبات المستحقة على الزبون, و تسمح للزبون بتحرير صكوك بدون رصيد, و تحمل الزبون اقل ما يمكن من مصروفات مقابل هذه الخدمات, تمتلك القدرة على جذب المودعين اكثر مقارنة بغيرها من المصارف التي لا تتميز بمثل هذه الخدمات أو بجزء منها .

4. سرعة اداء الخدمة : سعت المصارف الى استخدام احدث الاساليب و الوسائل التقنية في عملها, كاستخدام الحاسبات الالكترونية و انظمة التحويل الالكتروني المختلفة, و التي كان لها دور كبير في تحسين مستوى الخدمة و الاقتصاد في الوقت و التكلفة التي تنطوي عليها عملية التحصيل و الصرف و الايداع . وعلى الرغم من اهمية التكنولوجيا الحديثة في عمل المصارف, الا انها ليست الوسيلة الوحيدة لضمان سرعة اداء الخدمة للزبون, فهناك العنصر الانساني, فلقد أثبتت الدراسات الميدانية ان الكفاءة في اداء الخدمات المصرفية المختلفة تتوقف اساساً على كفاءة العاملين والتي تعتمد بدورها على حسن اختيارهم و تدريبهم و اثارة دوافعهم نحو الاداء الجيد . وعليه فان المصارف كلما تمكنت من استخدام احدث الأساليب التكنولوجية، وكلما زادت من كفاءة اداء عملها، استطاعت ان تجذب اكبر عدد ممكن من الزبائن نحوها [3].

---

[1] سليمان اللوزي ومهدي زويلف ومدحت الطروانة, ادارة البنوك ,الطبعة الاولى, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, عمان,1997م, ص 138.

[2] صادق راشد الشمري, مصدر سابق, ص355.

[3] منير ابراهيم هندي, مرجع سابق, ص 165.

5. التيسير على الزبائن : تستطيع المصارف التيسير على الزبائن من خلال عدد من الخدمات تقدم لهم، كاختيار موقع المصرف وفروعه في مناطق مناسبة للزبائن، أو انشاء آلات الصرف الذاتي، التي تعد من اكثر الوحدات الإلكترونية استخداما في مجال الخدمة المصرفية، حيث ترتبط هذه الآلات بالحاسب الرئيسي للمصرف، ويمكن استقبال بيانات الزبون كالرقم السري للزبون، ورقم الحساب، ورمز الخدمة المطلوب قيامه بإدخال بطاقة التشغيل، بحيث تقوم الآلة بعد ذلك باعطاء استجابات فورية تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوبة (كالسحب النقدي، والايداع النقدي, وايداع الصكوك، وكشف الحساب، وبيان الارصدة، وغير ذلك من الخدمات), وتوزع هذه الآلات في مناطق عديدة لتيسير عمل الزبون, حتى ان بعضها يطل على الطرق، و يمكن للزبون التوقف في مواجهة الآلة وانهاء العملية التي جاء من اجلها دون ان يضطر للخروج من السيارة، لذلك يمكن اعتبار هذه الآلات بمثابة فروع مصرفية، نظرا لأنها تتواجد في اماكن جغرافية مختلفة [1].

كما طبقت بعض المصارف نظام المصارف المنزلية وغيرها من الاساليب والطرق التي يكون الهدف الرئيسي منها هو تلبية حاجات الزبون باسرع وقت ممكن وباقل كلفة ممكنة . وعليه فان قدرة المصرف على جذب المزيد من الودائع تزداد كلما تمكن من اختيار الموقع الملائم وتوسع في انشاء الفروع وآلات الصرف الذاتي والمصارف المنزلية واعتمد الاساليب والطرق الحديثة التي تلبي حاجات الزبون باقل التكاليف وايسرها [2].

6. خدمات تفضيلية للزبائن : قد تعطي المصارف الافضلية لزبائنها في العديد من الخدمات، كاعطائهم الاسبقية في الاقراض، أو اقراضهم بمعدلات منخفضة مع تقديم بعض التنازلات بشأن الرصيد المعوض وكذلك قد تقوم بتقديم خدمات دعائية لمودعيها، سواء أكان بالإعلان عن بضائعهم أو خدماتهم والدعاية لها، وقد تقوم المصارف بعرض بعض السلع للمودعين، وذلك بأسعار منخفضة كالأثاث، اضافة الى تقديمها للهدايا الرمزية بالمواسم والأعياد والمناسبات كالأجهزة الكهربائية والأجهزة المنزلية، للوصول لرضا العملاء بغية جذب المزيد من الودائع المصرفية للبنك [3].

([1]) هيل عجمي الجنابي, ادارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية,الطبعة الاولى, دار المسار للنشر والتوزيع,الاردن, 2005م, ص 91.
([2]) هشام جبر, مرجع سابق, ص 116.
([3]) صادق راشد الشمري, مصدر سابق تم ذكره, ص 356.

خامسا : العوامل المؤثرة على الودائع

تسعى البنوك التجارية الى جذب كمية اكبر من الودائع وذلك بأتباع سياسات مختلفة لجذب الودائع التي تمثل اهم مصدر من مصادر الاموال الخارجية, وتعتمد حصة البنك من ودائع القطاع المصرفي على مجموعة من العوامل منها :

1. سمعة البنك وملاءته : تسعى البنوك التجارية الى كسب ثقة العملاء, وتتولد هذه السمعة من خلال متانة المركز المالي للبنك, ويفضل العملاء التعامل مع البنوك التي تتوفر فيها حقوق ملكية كبيرة وسيولة عالية, ومدى قدرة البنك على مواجهة الازمات, كما ترتبط سمعة البنك بخبرة وكفاءة الادارة المصرفية, بالاضافة الى سمعة اعضاء مجلس الادارة, مما يؤدي الى ألتزام العملاء في التعامل مع البنك و تزيد بالتالي حصة البنك من الودائع المصرفية.

2. المرونة الدخلية للودائع : تعني المرونة الدخلية للودائع مدى استجابة الودائع للتغير في الناتج المحلي الاجمالي, وهو مؤشر مهم لقياس قدرة البنوك في جذب الودائع مع حدوث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي . وعن طريق هذا المؤشر تستطيع المصارف ان تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاه الميل نحو الايداع المصرفي الناتج عن حدوث تغيير في الناتج المحلي, مما يستوجب من المصارف ان تتخذ الاجراءات المناسبة من اجل تحفيز الطلب على الودائع المصرفية, وكلما ازدادت المرونة الدخلية للودائع كلما دل ذلك على فاعلية اكبر للبنك في جذب الودائع [1].

3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ينعكس في زيادة نصيبه من الودائع, وانخفاضه يؤدي الى ضعف قدرة الفرد على الادخار والايداع, اما انخفاض نصيب الفرد من الودائع رغم زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فانه يشير الى زيادة النزعة الاستهلاكية للافراد, مما يعني وجود مجال اكبر للمصارف في جذب الودائع .

4. معدل توظيف الودائع : وهو يشير الى مدى اعتماد المصارف على الودائع في تمويل النشاط الاستثماري . فنجاح المصارف في استثمار الودائع في منح القروض والمحفظة المالية يؤدي الى خلق ودائع جديدة مشتقة, ويعتمد ذلك على مضاعف الائتمان المصرفي , ويتأثر المضاعف

([1]) قيس فاروق العمري, مصدر سبق ذكره, ص 19-20.

بمقدار التسربات النقدية من البنوك التجارية على شكل احتياطي ألزامي مقابل الودائع والتسرب على شكل عملة مسحوبة من قبل العملاء, واحتفاظ البنوك بجزء من احتياطياتها على شكل نقد وعدم اقراضها, وزيادة هذه التسربات تقلل من احتياطيات البنوك وقدرتها في منح القروض, كما ان هذه التسربات تقلل من قيمة مضاعف الائتمان المصرفي, ولذلك فأن التوسع في الودائع الجديدة يرتبط بالمعادلة الاتية [1] :

$$\Delta CD = \frac{1}{Rd+art+e+b} . \Delta R$$

حيث ان :

ΔCD : التغير في الودائع الجارية.

Rd : الاحتياطي الالزامي مقابل الودائع الجارية.

a : نسبة من الودائع الجارية على شكل ودائع زمنية.

rt : الاحتياطي الالزامي مقابل الودائع الزمنية.

e : التسرب النقدي خارج البنوك .

b : الاحتياطيات المحتفظ بها من قبل البنوك غير الموجهة للاقراض.

ΔR : التغير في الاحتياطيات .

وتشير هذه المعادلة ان الودائع الجارية تزداد مع زيادة الاحتياطيات ومع زيادة قيمة مضاعف الائتمان المصرفي الذي يزداد مع قلة التسربات النقدية .

5. الوعي المصرفي : يشير الوعي المصرفي الى مدى تعامل الجمهور مع البنوك في مجال الايداع و الاقتراض والاعتماد على الشيكات في تسوية المدفوعات اليومية دون الاعتماد على النقود القانونية. وطلب الجمهور على الودائع يتناسب طرديا مع انتشار الوعي المصرفي, ويقاس الوعي المصرفي من خلال حاصل نسبة العملة في التداول الى عرض النقد , فاذا كانت النسبة قليلة فان ذلك يدل على انتشار الوعي المصرفي و زيادة التعامل بالودائع و ان النقود يتم ايداعها

([1]) عوض فاضل الدليمي, النقود والبنوك, الطبعة الاولى, الناشر جامعة بغداد,1989م,ص ص (242-244).

لدى البنوك بدلا من استخدامها في تمويل المدفوعات اليومية [1]. ويؤثر الوعي المصرفي على انتشار البنوك والتفرع المصرفي والذي يقاس بحصة السكان مقسوما على عدد الفروع, والقيمة المعيارية هي 10,000 نسمة لكل فرع, واذا كان انتشار الفروع مناسبا فان ذلك يساعد على قدرة البنوك في جذب المزيد من الودائع .

6. معدلات الفائدة : تشير النظرية الاقتصادية ان هناك علاقة موجبة بين اسعار الفائدة الحقيقية والودائع المصرفية, وتكون معدلات الفائدة موجبة اذا كان سعر الفائدة الاسمي اعلى من معدل التضخم, واذا كان معدل التضخم اقل من سعر الفائدة الاسمي فان ذلك يجعل سعر الفائدة الحقيقي موجبا, مما يؤدي الى جعل سعر الفائدة محفزا للافراد للتخلي عن النقود في الوقت الحاضر وايداعها للحصول على عائد اكبر في المستقبل [2]. ويعتبر رفع سعر الفائدة احد الاستراتيجيات التي تتبعها البنوك لجذب الودائع, ألا ان البنوك في الوقت الحالي لا تلجأ الى هذه السياسة لان رفع سعر الفائدة المدفوع على الودائع يؤدي الى زيادة كلفة هذه الاموال, وما زالت البنوك تعمل في سوق توصف بأنها تنافسية، فان البنك لوحدة لا يستطيع ان يرفع سعر الفائدة لجذب الودائع, كما ان جزء من الودائع ليس عليها سعر فائدة, ومن جهة اخرى تمنع بعض التشريعات وضع سعر فائدة على الودائع الجارية خوفا من ارتفاع تكلفة الاموال ولتجنب المنافسة بين البنوك والحد من ارتفاع الفائدة على القروض [3].

6. السياسة النقدية للبنك المركزي : تؤثر السياسة النقدية للبنك المركزي على حجم الائتمان الممنوح والودائع الجديدة المخلوقة من قبل البنوك التجارية . فأتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وشراء الاوراق المالية من السوق المفتوحة, بالاضافة الى تخفيض سعر اعادة الخصم يؤدي الى زيادة احتياطيات البنوك التجارية ويمنحها قدرة في منح الائتمان المصرفي وايجاد ودائع جديدة مشتقة . اما لو اتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية فأنه يلجأ الى زيادة الاحتياطي الالزامي المفروض على الودائع وزيادة سعر اعادة الخصم وبيع الاوراق المالية في السوق المفتوحة, فان ذلك يؤدي الى تجميد جزء من ودائع البنوك على شكل احتياطي الزامي ويضعف قدرة البنوك التجارية في منح القروض وايجاد ودائع جديدة مشتقة .

([1]) مصيطفى عبداللطيف, مصدر سبق ذكره, ص81.

([2]) المرجع ذاته, ص 81.

([3]) منير هندي , مصدر سبق ذكره , ص 153.

وتوصلت بعض الدراسات ان موقع البنك المناسب وسمعة البنك وارتفاع درجة الوعي المصرفي ومستوى الدخل وارتفاع سعر الفائدة يؤثر بصورة ايجابية على زيادة معدل نمو الودائع لدى البنوك التجارية الاردنية [1].

سادسا : العوامل المؤثرة على استقرار الودائع

تبذل البنوك التجارية جهود كبيرة للحصول على ودائع مستقرة وبتكاليف مناسبة, لأن ذلك يزيد من هامش الفائدة, مما يؤثر بشكل ايجابي على عائد البنوك التجارية, وفيما يلي نستعرض أهم العوامل المؤثرة على استقرار الودائع :

1. تركيب هيكل الودائع : نعني بتركيب هيكل الودائع التعرف على انواع الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية, فيما اذا كانت ودائع جارية او توفير او ودائع آجلة خاضعة لأشعار, فالودائع الجارية تتسم بعدم الاستقرار على الأقل الجزء الاكبر منها لكثرة عمليات السحب والايداع عليها سواء من قبل الافراد او من قبل الشركات او الحكومات, لذلك يجب على ادارة البنك دراسة سلوك هذا النوع من الودائع لرسم سياسة استثمارها حيث توظف الجزء الثابت والمستقر من هذا النوع في استثمارات طويلة نسبيا اما الجزء النشط منها فيتم استثماره في اصول اكثر سيولة واقل عائد كأستثمارها في شهادات الايداع واذونات الخزينة, وبذلك يمكن التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية [2] . اما ودائع التوفير والودائع الآجلة فهي ودائع توصف بأنها اكثر استقرارا من الودائع الجارية لذلك يستطيع البنك استثمارها في اصول متوسطة وطويلة الاجل لتحقيق عائد اكبر[3]. وتظهر سمة الاستقرار ايضا في قروض الاحتياطي الالزامي من قبل البنك المركزي على هذا النوع من الودائع, فهو يفرض نسبة اعلى على الودائع الجارية لاتاحة سيولة اكبر لمواجهة سحوبات المودعيين الكبيرة عليها ونسبة اقل من الاحتياطي الالزامي على ودائع التوفير والودائع الآجلة لعدم الحاجة لسيولة عالية مقابلها لقلة السحوبات عليها ويكفي ان نشير بأن 90% من التسهيلات الائتمانية في البنوك الاردنية ممولة من الودائع التوفير والآجلة [4]. والجدول الاتي يوضح نسبة تطور هيكل الودائع في البنوك التجارية عينة الدراسة خلال (2000-2009م) :

([1]) رنا احمد ابوطوق, مصدر سبق ذكره , ص 189-207.
([2]) عبدالغفار حنفي وعبدالسلام أبوقحف, مرجع سابق, ص ص (110- 114).

([3]) Peter S. Rose, Commercial Bank Managemen , OP.cit, p.364

([4]) جمعية البنوك الاردنية, تطور القطاع المصرفي, عمان ,2009م, ص ص (34-39).

السنة	نسبة الودائع الجارية	نسبة ودائع التوفير	نسبة الودائع الآجلة
2000	0.2	0.22	0.58
2001	0.21	0.23	0.56
2002	0.221	0.224	0.555
2003	0.24	0.241	0.519
2004	0.255	0.235	0.51
2005	0.262	0.232	0.506
2006	0.236	0.221	0.543
2007	0.227	0.196	0.577
2008	0.222	0.187	0.591
2009	0.241	0.196	0.563

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك عينة الدراسة)

2. نوعية المودعيين : حيث يتأثر أستقرار الودائع بنوعية المودعيين, فيما اذا كانت هذه الودائع تعود لكبار المودعيين ام لصغارهم, حيث تعتبر ودائع صغار المودعيين اكثر استقرارا لقلة الكميات المسحوبة منها في وقت واحد مقارنة بكبار المودعيين [1], فاذا كانت هذه الودائع الودائع تشكل نسبة كبيرة من اجمالي الودائع فانها تؤثر بصورة ايجابية على استقرار ودائع البنوك, وعنئذ يجب على البنوك ان تبذل جهود حثيثة لزيادة عدد صغار المودعيين, كما ان دراسة نوعية المودعيين يتعدى الى معرفة حجم الودائع العامة مقارنة بالودائع الخاصة, حيث تعتبر الودائع التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص اكثر استقرارا من الودائع الحكومية, حيث ان الودائع الحكومية معرضة للسحب المفاجئ وبمبالغ ضخمة, مما يضعف من مركز السيولة في البنك ويجعل عملية التنبؤ بحركة الودائع صعبة ومعقدة سواء كانت ودائع جارية او توفير او ودائع اجلة .

3. توزيع الودائع بين فروع البنك : تشير هذه النقطة الى التوزيع الجغرافي للودائع حسب الفروع, فوجود فروع متعددة للبنك يؤثر بصورة ايجابية على استقرار ودائع البنك وموارده المالية, فالفائض في الودائع في بعض الفروع يمكن ان توجه نحو الفروع التي تعاني من عجز في الودائع, مما يؤدي اللى استقرار ودائع البنك وموارده [2].

([1]) زياد رمضان ومحفوظ جودة, مرجع سابق, ص 85.

([2]) زياد رمضان ومحفوظ جودة, مرجع سابق, ص 85.

4. نمط حركة الودائع : يقصد بنمط حركة الودائع معرفة عمليات الايداع والسحب خلال فترة زمنية شهرية, ربع سنوية, سنوية, وموسمية, ويبين نمط حركة الودائع التغيرات التي تحدث في بعض المواسم مثل عمليات السحب في بداية مواسم الانتاج الزراعي لشراء المواد الاولية وفي مواسم الاعياد وفي منتصف الشهر, وفي بداية مواسم الدراسة وفي اوقات الازمات المالية, في حين تزداد حركة الايداع في مواسم جني المحصول وفي وقت زيادة الصادرات وفي نهاية السنة المالية عند توزيع الارباح, وفي بداية الشهر عند استلام الرواتب والاجور, وكذلك تزداد عمليات الايداع عند ازدياد الوعي المصرفي و في حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي [(1)].

([1]) سليمان اللوزي ومهدي زويلف ومدحت الطروانة, مرجع سابق, ص144.

الفصل الثالث

عوائد البنوك التجارية

تحصل البنوك التجارية على الموارد المالية من العملاء ومن المالكين, وتستثمر هذه الاموال في اصول مدرة للدخل بصورة رئيسية, والهدف الرئيسي من ادارة البنوك لمواردها هو تعظيم عائد الملاك, ومن المفيد ان تحقق البنوك التوافق بين العائد المطلوب والمخاطر, لكي تحصل على كفاءة اكبر في السوق المصرفية. وفي هذا الفصل سوف نسلط الضوء على مفهوم العائد المتوقع ومقاييسه واهم العوامل المؤثرة فيه.

المبحث الاول : مفهوم العائد ومقاييسه

اولا : مفهوم العائد

العائد المطلوب من قبل البنك هو معدل العائد المتوقع على القرض الذي يقاس بالعائد الاجمالي المتوقع الحصول عليه مطروحا منه كافة النفقات المصاحبه للقرض, ويقاس بالمعادلة التالية [(1)]:

$$ER = TR - E$$

حيث تشير (**ER**) الى معدل العائد المتوقع, اما **(TR)** فتشير الى العائد الاجمالي, اما**(E)** فتمثل النفقات .

ويشير معدل العائد الذي يطلبه البنك على استثماراته المختلفة بانه يساوي معدل العائد الخالي من المخاطر مضافا اليه عائد يعوضه عن المخاطر, كمايلي [(2)]:

$$R = 1+L$$

حيث يشير **(R)** الى العائد الذي يطلبه البنك, اما **(1)** فتشير الى العائد الخالي من المخاطر في حال قيام البنك باستثمار امواله في اصول خاليه من المخاطر كالاستثمار في شهادات الايداع

([1]) منير هندي, مرجع سابق, ص231.
([2]) المرجع ذاته, ص 231.

وحوالات الخزينة, اما (L) تمثل بدل المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء الاستثمار في القروض, وتحدد هذه المعادلة معدل العائد المطلوب للبنك مضافا اليه عائد بدل المخاطر التي يتعرض لها البنك.

والهدف الرئيسي للبنوك التجارية هو تعظيم العائد على حقوق الملكية, ولتحقيق هذا الهدف تحاول المصارف زيادة نصيبها من الودائع والقروض في السوق المصرفية, ومن المتوقع ان زيادة الودائع والقروض يؤثر بصورة ايجابية على هامش الفائدة وبالتالي على عائد البنك, لكن زيادة حصة السهم العادي من الارباح المتحققة لايعني تعظيم عائد الملاك, لان ربحية السهم تهمل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر التضخم[1].

والمعدلات التي تقيس العائد يمكن معرفة اتجاهها لعدد من السنين بهدف رسم استراتيجية شاملة للبنك, ويمكن مقارنة نسب العائد للبنك مع البنوك المشابهة التي تعمل في نفس القطاع المصرفي, بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف, كما يتطلب مقارنة العائد الفعلي للبنك مع العائد المستهدف ومع متوسط البنوك, ويجب ان تكون المقارنة في العوائد بين بنوك متساوية من حيث الحجم والنشاط والاسواق التي تنتمي الى نفس القطاع [2]. وفي سبيل تعظيم العائد يتطلب من البنوك التجارية الآخذ بالاعتبارات الاتية [3]:

1. يجب على ادارة البنك ان تستفيد من سلوك البنوك المشابهه في سبيل تعظيم عوائدها, وهذه المعلومات يتم الحصول عليها من البنك المركزي بالاضافة الى تقارير البنوك او المعلومات الصادرة من جمعية البنوك, حيث تقوم بمقارنة اداء البنوك فيما بينها .

2. مقارنة عوائد البنوك فيما بينها لمعرفة اسباب الاختلاف في معدلات العائد الذي قد يعود الى اختلاف الحجم او مستوى الادارة ا والى طبيعة الاسواق.

3. وضع اهداف مناسبة يمكن بلوغها وقابلة للتطبيق فيما يخص الحصول على العائد .

هذا ويتكون عائد البنوك من الارباح المتأتية من النشاط المصرفي التقليدي وهو حاصل طرح الفائدة الدائنة من الفائدة المدينة, والارباح المتولدة من الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء مقابل العمولات, وارباح الاستثمارات في المحفظة المالية وتجارة العملات الاجنبية, بالاضافة الى الى

([1]) Peter S. Rose, Commercial Bank Management , OP.cit, p.128.

([2]) George H.Hempel & Donald G.Simonson & Alan B.Coleman, Bank Management , Fourth Edition, John Wiley & Sons, Canada, p.77.

([3])عبدالغفار حنفي وعبدالسلام حنفي, مصدر سابق, ص 278.

الفوائد المتأتية من البنود خارج الميزانية, ويمكن القول ان الربح الذي يحققه المصرف يعتبر مؤشر هام للحكم على على كفاءة ادارة المصرف في استغلال الموارد المالية [1], وهو اداة للتعرف على نشاط المصرف بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها مع الاهداف التي رسمها البنك وتحديد مدى تحقيق البنك لأهدافه وتشخيص الانحرافات وأسبابها, وفي الغالب يتم المقارنة بين العوائد الفعلية والمستهدفة في نهاية السنة المالية [2].

ثانيا : مقاييس العائد (Measures of Return)

توجد العديد من مقاييس العائد التي تشير الى مدى امكانية البنك في تحقيق ارباح مناسبة لملاكه وتدل على كفاءة الادارة في تحقيق اهداف البنك, ومن أهم المؤشرات هي :

1. هامش الفائدة (interest margin): يقيس هذا المؤشر العوائد التي يحققها البنك على الاصول المدرة للدخل, والبنك يبحث عن اتجاهات العوائد على مختلف الاصول المدرة, ويجب ان تأخذ البنوك التجارية بمصادر الدخل الاخرى من غير الفائدة للتأثير على عائد البنوك, وهي قليلة في معظم البنوك, لذلك تحدد تركيبة اصول المصرف كيفية تأثر الربحية بتقلبات اسعار الفائدة السوقية, فاذا توقع المصرف انخفاضا في اسعار الفائدة, فانه سيحاول تخصيص معظم امواله لاقتناء اصول لا تتأثر فائدتها كثيرا بتقلبات اسعلر الفائدة السوقية (وتسمى اصول غير حساسة لاسعار الفائدة), مثل القروض ثابتة الفائدة, والاصول التي ترتفع قيمتها مع انخفاض اسعار الفائدة السوقية كالسندات طويلة الاجل[3], وهناك ثلاث مقاييس لهامش الفائدة هي :

(أ) صافي هامش الفائدة المطلق (**Net interest margin absolute**) : وهو عبارة عن الفرق بين ايرادات الفائدة ومدفوعات الفائدة, ويشير هذا المؤشر الى مدى قدرة الفوائد الدائنة في تغطية

([1]) ابراهيم عبدالحليم, مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية, دار النقاش للنشر والتوزيع , الاردن , 2008, ص 178.

([2]) نصر محروس و مزتان مهند, اثر السياسة الاقتصادية في اداء المصارف التجارية, دار صفاء للنشر والتوزيع, الاردن, 2009, ص 26.

([3]) George H. Hempel & Donald G.Simonson & Alan B.Coleman, Bank Management , OP.cit, p77.

الفوائد المدينة, ويجب ان يكون هذا الهامش موجبا اذ لواصبح سالبا فان هذا يعني خسارة البنك[1], ويقاس هامش الفائدة المطلق عن طريق المعادلة التالية [2]:

$$\text{Net interest margin absolute} = \text{interest income} - \text{interest expenses}$$

وتهتم المصارف كثيرا بأثر حركة اسعار الفائدة على عوائدها المتمثلة بالهامش بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة. فاذا كانت فوائد محفظة الاصول ومحفظة الخصوم متساوية الحساسية لتحركات اسعار الفائدة السوقية, فان المصرف يستطيع المحافظة على هامش فائدة مستقر على مر الزمن دون التعرض لمخاطر سعر الفائدة.

(ب) صافي هامش الفائدة النسبي (**Net interest margin percentage**): وهو عبارة عن الفرق بين الفوائد المستلمة والفوائد المدفوعة مقسوما على على الاصول المدرة للدخل , ويقاس حسب المعادلة التالية [3]:

$$\text{Net interest margin percentage} = \frac{\text{interest income} - \text{interest expense}}{\text{Earning assets}}$$

وهذا المؤشر هو أكثر دلالة وفائدة لقياس التغيرات في اتجاه هامش الفائدة ومقارنة هذا الهامش مع البنوك المماثلة, ويدل هذا المؤشر على قدرة ادارة البنك في المحافظة على نمو الايرادات المتأتية من القروض والاستثمارات المالية, بالاضافة الى قدرة المصرف في الرقابة على الاصول المدرة للدخل ومتابعة الحصول على مصادر التمويل الرخيصة [4].

وفي العادة تسعى البنوك للحصول على هامش فائدة مناسب لتغطية اعباء البنك المتثلة بالنفقات وتحقيق عائد مقنع لحملة حقوق الملكية, واستقرار هامش الفائدة عند مستوى منخفض لايحقق هدف البنك في تعظيم قيمة حقوق الملكية وتحاول الادارة في هذه الحالة الحصول على هامش

---

(1) ابراهيم عبدالحليم عباده, مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية, الطبعة الاولى, دار النفائس للنشر والتوزيع, الاردن,2008م,ص ص (179-180).

(2) اسامة الانصاري, مرجع سابق, ص 270.

(3)المرجع ذاته, ص 270.

(4) Peter S. Rose, Commercial Bank Management , OP.cit, p.128.

فائدة مرتفع ضمن مخاطر معقولة, ويمكن الوصول الى هذا الهامش من خلال زيادة متوسط الفائدة على الاصول او تخفيض تكاليف الحصول على التمويل او الاثنين معا [1]. اما الاصول المدرة للدخل فتشمل كافة الاصول بأستثناء النقدية والاحتياطي الالزامي مقابل الودائع, بالاضافة الى الاصول الثابتة, وكلما اتسع الهامش بين الفوائد المستلمة والمدفوعة كلما توسع هامش الفائدة وانعكس بصورة ايجابية في ربحية البنوك .

(ج) المدى (**Spread**): وهو عبارة عن الفرق بين متوسط الفوائد المستلمة مقسوما على الاصول المدرة للدخل مطروحا من الفوائد المدفوعة مقسوما على الخصوم التي عليها فائدة, ويقاس حسب المعادلة التالية [2]:

$$\text{Spread} = \frac{\text{Interest received}}{\text{Earning assets}} - \frac{\text{Interest paid}}{\text{Interest sensitive liabilities}}$$

وتجدر الاشارة الى ان اسعار الفائدة الدائنة والمدينة في الاردن أصبحت من بداية التسعينات تتحدد بفعل قوى السوق, لكن مقابل ذلك لجأ البنك المركزي الى ضبط السيولة المحلية [3]. وعلى الرغم من قيام الحكومة بتعويم اسعار الفائدة الدائنة, فقد ظل معدل الفائدة الحقيقي سالبا, الامر الذي يشير الى عدم مرونة الطلب على الودائع لأجل والتوفير بالنسبة لأسعار الفائدة [4].

2. هامش صافي الدخل (**Net Income Margin**): هو حاصل قسمة صافي الدخل على الايرادات المستلمة من الفوائد الدائنة, ويقيس هذا الهامش صافي الدخل المتحقق لكل وحدة من العملة الوطنية من اجمالي الايرادات من الفوائد المستلمة, وتقيس المعادلة التالية هذا المؤشر [5]:

$$\text{Net Income Margin} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Interest Revenue}}$$

(1) George H.Hempel & Donald G.Simonson & Alan B.Coleman, Bank Managemen , OP.cit, p.578.

(2) طارق عبدالعال حماد, مصدر سابق, ص89.

(3) زياد فريز, اتحاد المصارف العربية,العدد193, المجلد17, 1997م, ص38.

(4) خالد الوزني, سياسة تثبيت الاسعار والتكييف الهيكلي, مركز الاردن الجديد للدراسات, اكتوبر1994, ص 20.

(5) عبدالغفار حنفي وعبدالسلام ابو قحف, مصدر سابق, ص304.

ويشير هذا المؤشر الى حصة الايرادات من الفوائد الدائنة, وزيادة هذه النسبة يترك اثرا ايجابيا على ربحية البنك سواء المتمثل بالعائد على الاصول او العائد على حقوق الملكية.

3. درجة استغلال الاصول (**Assets Utilization**): وهو حاصل قسمة الايرادات من الفوائد المستلمة على اجمالي الاصول, ويدل هذا المؤشر الى حصة اصول البنك من الفوائد المستلمة, وكلما زادت هذه النسبة دل على الاستخدام الكفؤ للموجودات لتوليد الايرادات, ويقاس هذا المؤشر بالمعادلة كالاتي [1]:

$$\text{Assets Utilization} = \frac{\text{Interest Revenue}}{\text{Total Assets}}$$

4. العائد على الاصول (**Return on Assets**): ويدل هذا المؤشر على حصة الاصول من صافي الدخل وهو يقيس الكفاءه الكلية للادارة في تحقيق الارباح من مجمل استثماراتها في الموجودات, وترغب البنوك في زيادة العائد على الاستثمار لانه المقياس لربحية كافة استثمارات الشركة القصير والطويلة الاجل[2], وزيادة هذا المعدل يترك أثرا ايجابيا على العائد على حقوق الملكية, والنسبة المعيارية على المستوى العالمي لهذا المؤشر تتراوح مابين (1% - 1.5%)[3], ويعني ذلك ان البنك الذي يحقق عائد على الاصول بنسبة (1%) او اكثر يعتبر من البنوك الكفؤة في زيادة عائد الملاك, ويمكن الحصول على هذا المؤشر عن طريق ضرب حافة صافي الدخل في درجة أستغلال الاصول وعلى النحو الاتي [4]:

$$\text{Return on Assets} = \frac{\text{Interest Revenue}}{\text{Total Assets}} * \frac{\text{Net Income}}{\text{Interest Revenue}}$$

([1]) عبدالغفار حنفي وعبدالسلام ابو قحف, مصدر سابق, ص304.

([2]) Ghazi A. Argaibat, "The Profitability of Banking Sector in Hashemite Kingdome of Jordan", Eurou Journals of Economic,finance and administrative sciences, Issue 26,2010. P.175.

([3]) سامر سنقراط ، اكبر50 شركة مساهمة مساهمة اردنية عام 2001 ،الاقتصاد المعاصر ،العدد 56 ،ك2 2003 ، ص17

([4]) George H.Hempel & Donald G.Simonson & Alan B.Coleman, Bank Management , OP.cit, P.60

وتشير هذه المعادلة ان زيادة حصة الفوائد المستلمة من صافي الدخل الذي يعبر عن مؤشر حافة صافي الدخل وزيادة حصة الاصول من الفوائد المستلمة الذي يعبر عنه درجة استغلال الاصول يؤدي الى زيادة العائد على الاصول. وكلما زاد هذا المعدل دل على كفاءة الاموال المستثمرة في الاصول, ويقضي مقارنة هذا المعدل مع معدلات البنوك الاخرى التي تعمل في نفس السوق ولها نفس الحجم [1]. ويفترض ان تحقق البنوك الكبيرة عائد اكبر على اصولها، ولكن توصلت بعض الدراسات ان البنوك صغيرة الحجم حققت معدل عائد على اصولها اكبر من البنوك الكبيرة، مما يوحي ان حجم الموجودات الكبيرة لدى بعض البنوك تشكل عبئا عليها، ويؤثر ذلك سلبيا على معدل العائد لديها، وقد يعود السبب الى وجود اموال فائضه غير مستثمرة في اصول مدرة للدخل[2].

5. معامل الرفع المالي (Financial Leverage): يشير معامل الرفع المالي الى مدى اعتماد المصرف على اموال الغير في تمويل نشاطاته المصرفية, ويعني ذلك ان كل دينار من اموال حقوق الملكية مستثمر في اصول البنك يقابله 20 دينار من اموال الغير مستثمر في هذه الاصول على سبيل الثال, لذلك فان اي زيادة في عوائد البنك يترك زيادة اكبر في ربحية الملاك لانه ذو تأثير مضاعف على العائد على الاصول, ويمكن قياس معامل الرفع المالي من خلال حاصل قسمة الاصول على حقوق الملكية وعلى النحو التالي [3]:

$$\text{Financial Leverage} = \frac{\text{Assets}}{\text{Equity}}$$

وبنفس الوقت يمثل معامل الرفع المالي مقياس للمخاطر, لانه يعكس حجم الاصول التي يمكن خسارتها قبل ان يصل البنك الى مرحلة العجز عن الوفاء بألتزاماته, وعليه فأن الرفع المالي المرتفع يؤدي الى زيادة العائد حقوق الملكية وذلك في الحالات التي يكون فيها صافي الدخل موجبا, ولكن يرافق ذلك مخاطر راس مال مرتفعة [4].

([1]) اسامة الانصاري , مصدر سبق ذكره, ص 273.

([2]) محمد عدنان ابو الهيجاء ، اثر اختلاف الحجم على العائد على الاصول في الشركات المساهمة العامة الاردنية ، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت ، 2004، 46 .

([3]) عبدالغفار حنفي وعبدالسلام ابو قحف, مصدر سابق, ص305.

([4]) طارق عبدالعال, تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة), الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الاسكندريه,2001م, ص(83-84).

6. العائد على حقوق الملكية (Return on Equity): وتشمل حقوق الملكية رأس المال المدفوع والارباح المحتجزة والاحتياطي القانوني والاحتياطيات الاخرى, ويقيس هذ المؤشر معدل العائد الذي تحقق لاصحاب الاسهم في البنك, ويعتبر هذا المؤشر من اهم المؤشرات التي تقيس كفاءة استخدام الاموال, ويجب على ادارة البنك زيادة العائد على حقوق الملكية لتحقيق عائد في ظل المخاطر التي يتحملها المساهمين, فكلما كانت النسبة اعلى كلما كانت ربحية المصرف افضل بالنسبة لمالكي هذا المصرف [(1)]. ويمكن الحصول عل العائد على حقوق الملكية من خلال ضرب معامل الرفع المالي في العائد على الاصول, وعلى النحو الاتي [(2)]:

$$\text{Return on Equity} = \frac{\text{Total Assets}}{\text{Equity}} * \frac{\text{Net Income}}{\text{Total Assets}}$$

وعليه فأن زيادة معامل الرفع المالي وزيادة العائد على الاصول يؤدي الى زيادة العائد على حقوق الملكية, فأرتفاع معامل الرفع المالي يدل على درجة اكبر من اموال الغير لتمويل اصول البنك المدرة للدخل مقارنة بالأعتماد على حقوق الملكية, والرفع المالي ذو تأثير مضاعف على العائد على الاصول والتي تساهم في نهاية الامر في زيادة العائد على حقوق الملكية, وتجدر الاشارة ان معامل الرفع المالي يعمل لصالح البنك عند تكون الارباح موجبة, لكن اذا كانت الارباح تتجه للهبوط او في حال تعرض البنك الى خسائر فأن معامل الرفع المالي يعمل بشكل عكسي لغير صالح البنك, اذ انه يؤدي الى انخفاض اكبر في ربحية البنك, كما ان زيادة معامل الرفع المالي يعرض البنك لمخاطر رأس المال بشكل اكبر من البنك الذي يقل فيه معامل الرفع المالي, لان ارتفاع معامل الرفع المالي يؤدي الى زيادة الاصول الخطرة اذا علمنا ان مخاطر راس المال هي حاصل قسمة حقوق الملكية على الاصول المرجحة بالخاطر [(3)]. ويلاحظ ان البنوك التجارية تحتفظ سنويا بجزء من أرباحها لدعم رأسمالها ولتمويل الزيادة في نشاطاتها

([1]) منذر طلال المومني وعنان فتحي السروجي, "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية",المنارة, المجلد13, العدد2,الاردن,2007م, ص129.

([2]) محمد علي العامري, الادارة المالية, الطبعة الاولى, دار المناهج للنشر والوزيع, الاردن,2007م, ص125.

([3])طارق عبدالعال, مصدر سابق, ص 95

المصرفي, لذلك يجب ان يحسب العائد بالمقارنة مع حقوق الملكية التي تشمل رأس المال المدفوع والاحتياطي الالزامي والاحتياطي العام وليس مع رأس المال المدفوع فقط كما أسلفنا[1].

7. معدل العائد على الودائع (**Return On Deposits**) : يتم حساب معدل العائد على الودائع بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع (الجارية والتوفير ولاجل)، ويشير هذا المقياس الى معدل العائد الصافي على الودائع, وعلى النحو الاتي [2]:

$$\text{Rate of Return On Deposits} = \frac{\text{Net Income After Tax}}{\text{Total Deposits}}$$

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على العائد

يعتبر العائد وسيلة مهمة للبنك في مقابلة المخاطر والتوسع في تمويل النشاط المصرفي, وتختلف متطلبات العائد من بنك لاخر وتتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية من حيث حجم التمويل وانواع الودائع وعلاقتها براس المال, فالبنك الذي ينخفض فيه رأس المال قياسا بالودائع يمكنه من تحقيق عائد للمساهمين من خلال اتباع سياسة استثمارية حذرة, بينما لا يحدث ذلك بالنسبة للبنك الذي تزداد فيه حقوق الملكية قياسا بالودائع, لان السياسة المحافظة في هذه الحالة لاتحقق اهدافه في زيادة العائد بأتباع نفس السياسة في البنوك التي تزيد فيها نسبة الودائع الجارية, فالبنك الاول يحاول اتباع سياسة استثمارية من شأنها تحقيق عائد اكبر من البنك الاخر الذي يجب عليه ان يحتفظ بسيولة اعلى مقابل ودائعه الجارية [3]. لذلك فان تحسين عائد البنوك يمكن ان يتحقق من خلال تحسين نوعية القروض واستقرار اكثر في اسعار الفائدة وزيادة العوائد من غير سعر الفائدة وتحسين فعالية العمليات المصرفية . ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة على العائد بالنقاط التالية :

(1) عبدالغفار حنفي وعبدالسلام أبوقحف, مرجع سابق, ص 239.

(2) منير ابراهيم هندي, مصدر سابق, ص ص (435-436).

(3) عبدالمطلب عبدالحميد, البنوك الشاملة , الطبعة الاولى, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الاسكندرية, 2000م, ص 196.

1. الموارد البشرية : وتعتمد على مدى توفر العمالة المصرفية المؤهلة وذات الخبرة, بالاضافة الى العمالة المساعدة كالمحاسبين والقانونيين, ووجود مدراء ذوي خبرة عالية و يؤثر ذلك بشكل ايجابي على حجم الموارد المالية للمصرف وحجم الاستثمار في القروض والمحفظة المالية, مما ينعكس بصورة ايجابية على عائد البنوك, وتستطيع الادارة الكفؤة المساهمة في زيادة نصيب المصرف من الحصة السوقية المصرفية في مجال الودائع والقروض والمحفظة المالية وهناك علاقة موجبة بين الكفاءة معبرا عنها بالحصة السوقية من الودائع وبين الربحية وقدرة المصرف على المنافسة، كما تتميز البنوك الكفوءة اداريا بقدرتها بالرقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات باسعار تعمل على خفض التكاليف، بالاضافة الى اعتماد ادارة البنك على تكنلوجيا عالية تحقق تكاليف عند حدها الادنى، بحيث يكون منحنى التكاليف عند حده الادنى او اقتراب البنك من البنوك الاقل تكلفة، مقابل اقتراب البنك ايضا من تحقيق اقصى ربح عند مستوى معين من المدخلات والمخرجات والمتغيرات الاخرى, كما تستطيع الادارة الكفؤة دراسة رغبات العملاء والتركيز على القطاعات التي تحقق اعلى عائد ممكن, بالاضافة الى اتباع السبل المناسبة للحصول على موارد جديدة والتخطيط لتوزيع اهداف البنك [1], وتوفر هيكل تنظيمي للبنك يساهم كذلك في تحديد مراكز اتخاذ القرارات وتحديد العلاقة بين المستويات الادارية, مما يؤدي الى الدقة والسرعة في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات المصرفية, فمرونة التنظيم الاداري والسرعة في التعامل مع المخاطر المصرفية يؤدي الى سرعة الاستفادة من الفرص المصرفية المتاحة كجذب الودائع, كما ان تحديد العلاقة بين المستويات الادارية يخلق كذلك تنسيق بين النشاطات المصرفية, وتحقيق رضا العملاء, وينعكس كل ذلك في زيادة عائد البنوك التجارية.

2. الموارد المالية : ان وفرة الموارد المالية وانخفاض تكاليف الحصول عليها يؤهل البنك من الدخول في عمليات مصرفية كبيرة تزيد من ارباحه, ويعتبر هيكل الخصوم من العوامل المؤثرة على ربحية البنك, فحجم الخصوم وهيكلها من حيث نوع الموارد المالية الداخلية والخارجية وكلفتها المتمثل بسعر الفائدة المدفوع على الودائع والعائد على حقوق الملكية تؤثران بصورة مباشرة على النفقات الكلية, وكلما استطاع البنك ان يحصل على موارده باسعار فائدة اقل كلما يتوقع ان يزداد هامش الفائدة وبالتالي يترك اثرا ايجابيا على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية .

([1]) George H.Hempel & Donald G.Simonson & Alan B.Coleman, Bank Management , OP.cit, P.172.

ويسمح التطور التكنولوجي للبنوك بتخفيض التكلفة من خلال اقتصاديات السعة و استخدام فعال للتكنولوجيا الحديثة، كما ان المنافسة بين البنوك واعادة التنظيم يحفز البنوك تبني تكنلوجيا جديدة ويوسع الاسواق ويسمح للمعلومات المالية بالتدفق بسرعة وبرخص, وبنفس الوقت سرعة تدفق المعلومات تمكن البنوك من تقديم خدمات الى العملاء بسهوله وبيسر، فالتطور والتوسع في استخدام القنوات الالكترونية يسمح للبنوك بتقديم هذه الخدمات بدون تاخير وباقل كلفة [1]. بالاضافة الى ذلك توفر الاجهزة المصرفية والتطور التكنولوجي يزيد من سرعة ودقة اداء الخدمة المصرفية ويخفض من تكاليف العمليات المصرفية المتمثلة بمنح القروض وادارة المحفظة المالية وتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة وتقليل الروتين والتداخل بين الموظفيين[2], فضلا عن موقع البنك وتنظيمه من الداخل يؤدي الى السهولة والسرعة في تقديم الخدمات المصرفية .

3. حجم وتركيب الاصول : هناك علاقة وثيقة بين حجم الاصول المدرة للدخل التي تشمل محفظة القروض والمحفظة المالية وبين تعظيم العائد, فزيادة حجم الاصول يزيد من صافي هامش الفائدة والعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية وتوصلت العديد من الدراسات الى وجود اثر ايجابي للحجم على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية [3], كما ان تركيب الاصول يؤثر بصورة ايجابية على عوائد البنك, فالاستثمار في القروض يدر عائد اكبر مقارنة بالاستثمار في الاوراق المالية, ويمكن ان ترفع الادارة دخل الفائدة من خلال تغيير تركيبة الاصول وذلك بالتحول من الاوراق المالية الى القروض, ويعني ذلك ان توفر ادارة كفؤة للبنك يؤهل البنك لاعادة هيكلة مستمرة لاحجام الاصول التي تحقق له اكبر عائد ممكن في ظل المخاطر المقبولة, بالاضافة الى التعرف على الاستثمارات المناسبة في الاوقات المناسبة, والحكم فيما اذا كان البنك يحقق فوائد وارباح على اصوله اكبر من البنوك الاخرى[4].

4. التغير في اسعار الفائدة : ان من اكثر العوامل في البيئة المصرفية المؤثرة على عائد البنوك هو التغير في اسعار الفائدة الدائنة والمدينة وذلك لأثرها على صافي هامش الفائدة, وبما ان اكثر عوائد البنوك تأتي من الفرق بين اسعار الفائدة الدائنة والمدينة , فأن التغير في اسعار الفائدة

([1]) صادق راشد الشمري, مرجع سابق, ص356.

([2])اسامة الانصاري, مصدر سابق, ص257.

([3]) محمد عدنان ابو الهيجاء, مرجع سابق, ص77.

([4]) طارق عبدالعال حماد, مصدر سابق, ص88.

يحظى بأهتمام البنوك التجارية, وفي الوقت الحالي انصب الاهتمام الى حساسية كل من الاصول والخصوم للتغير في اسعار الفائدة, لان ذلك يؤثر على مخاطر تقلب عائد البنوك, ولذلك تسعى البنوك للاحتفاظ بأصول حساسة مساوية للخصوم الحساسة لاسعار الفائدة, لان ذلك يحقق استقرار اكبر لعائد البنوك ويؤدي الى تعظيم صافي هامش العائد وخفض التغير فيها [1] .

([1]) اسامة الانصاري, مصدر سابق, ص 259.

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات و النتائج والتوصيات

المبحث الاول : اختبار الفرضيات

يأتي هذا الفصل استكمالا لما تم بحثه في الفصول السابقة, حيث تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد **(Multiple Liner Regression Analysis)**, وذلك بالاعتماد على برنامج **Eviews** في تحليل اثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالودائع الجارية (**CD**), وودائع التوفير (**SD**), والودائع الآجلة (**TD**) على المتغيرات التابعة والمتمثلة بالعائد على الاصول (**ROA**), والعائد على حقوق الملكية (**ROE**), وبناءا على النماذج التالية :

ROA = a + B1 TD + B2 SD + B3 CD ……………………(1)

حيث أن :- **ROA** : العائد على الاصول

TD : الودائع الآجلة

SD : ودائع التوفير

CD : الودائع الجارية

ROE = a + B1 TD + B2 SD + B3 CD ……………..……(2)

حيث أن :- **ROE** : العائد على حقوق الملكية

TD : الودائع الآجلة

SD : ودائع التوفير

CD : الودائع الجارية

وسيتم عرض اثر كل من العوامل المستقلة على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية لكل بنك من البنوك التجارية الاردنية (عينة الدراسة) على انفراد, ومن ثم عرض اثر هذه العوامل المستقلة على اجمالي البنوك التجارية الاردنية معا خلال الفترة (2000-2009م).

أولا: نتائج التقدير لمعادلات النموذج لكل بنك من البنوك على حدا :

1- البنك الاهلي

(1)........... ROA = 0.0008 + 1.3 TD + 0.72 SD + 0.63 CD
Prob (0.075) (0.000) (0.47) (0.04)
R^2 = 0.99
R^2 = 0.994

عند اختبار الفرضية الرئيسية الاولى اشارت النتائج ان هناك اثر ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% للودائع الآجلة والودائع الجارية على العائد على الاصول, فزيادة الودائع الآجلة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الاصول بنسبة 1.3% من الزيادة في الودائع المذكورة وهذا يتفق مع مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الاولى . في حين ان زيادة الودائع الجارية بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الاصول بنسبة 0.63% من الزيادة في الودائع الجارية, وهذ يتفق مع الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الاولى, ويدل هذا ان جزء مهم من الودائع الجارية قد تم استثماره في اصول مدرة للدخل خاصة وان الودائع الجارية في البنك الاهلي كانت حصتها كانت حصتها كبيرة من اجمالي الودائع حيث وصلت الى 42% في عام 2004 على سبيل المثال. اما سبب عدم تأثير ودائع التوفير على العائد على الاصول فيعود الى هبوط حصة هذه الودائع بالنسبة لاجمالي الودائع في البنك الاهلي, حيث وصلت نسبة ودائع التوفير 5% من اجمالي الودائع خلال الفترة (2000-2009م). ويشير معامل التحديد R^2 ان 0.99 من الزيادة في العائد على الاصول يعود الى التغير في الودائع الآجلة والودائع الجارية .

$$(2)\text{...........}\ ROE = 0.0007 + 0.18\ TD - 0.36\ SD + 0.056\ CD$$

Prob (0.91) (0.0004) (0.56) (0.24)

$R^2 = 0.86$

$R^2 = 0.92$

عند اختبار الفرضية الرئيسية الثانية اشارت النتائج ان الودائع الآجلة قد اثرت بصورة ايجابية عند مستوى دلالة 5% على العائد على حقوق الملكية, فزيادة الودائع الاجلة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.18% من الزيادة في الودائع الاجلة, وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية. في حين لم تؤثر كل من ودائع التوفير والودائع الجارية على العائد على حقوق الملكية, ويعود السبب في ذلك الى الخسائر التي تعرض لها البنك في بعض السنوات (2000, 2002 ,و 2003م), مما اثر على صافي دخل البنك سلبيا طيلة الفترة المذكورة, وهذا يتناقض مع الفرضيتين الفرعيتيين الاولى والثانية من الفرضية الرئيسية الثانية.

2- بنك الاسكان

$$(1)\text{...........}\ ROA = 0.0008 + 1.29\ TD + 3.13\ SD + 0.28\ CD$$

Prob (0.23) (0.01) (0.04) (0.86)

$R^2 = 0.98$

$R^2 = 0.998$

عند اختبار الفرضية الرئيسية الاولى اشارت النتائج ان الودائع الآجلة وودائع التوفير في بنك الاسكان قد اثرت بصورة ايجابية عند مستوى دلالة 5% على العائد على الاصول, فزيادة الودائع الاجلة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الاصول بنسبة 1.29% من الزيادة في الودائع الآجلة, وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الاولى . في حين ان زيادة ودائع التوفير بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الاصول بنسبة 3.13% من الزيادة في ودائع التوفير, وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى. وتعني هذه النتائج ان استقرار الودائع الأجلة وودائع التوفير وزيادة حجمها وامكانية البنك في استثمار جزء مهم منها في اصول مدرة للدخل كانت اسباب مهمة ادت الى زيادة العائد على الاصول. في حين لم تؤثر الودائع الجارية على العائد على الاصول ، ويعود ذلك لعدم قدرة البنك على استثمار

جزء مهم منها وذلك لعدم استقرار هذه الودائع لكثرة السحوبات عليها, بالاضافة الى ارتفاع تكاليف ادارتها. ويشير معامل التحديد R^2 ان 0.98 من الزيادة في العائد على الاصول تعود الى التغير في الودائع الآجلة وودائع التوفير.

$$(2)\text{...........}\ ROE = 0.0008 + 0.46\ TD + 1.8\ SD - 1.4\ CD$$

Prob (0.02) (0.01) (0.02) (0.02)

$R^2 = 0.94$

$R^2 = 0.96$

عند اختبار الفرضية الرئيسية الثانية اشارت النتائج ان الودائع الآجلة وودائع التوفير كان لها اثر ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى 5% على العائد على حقوق الملكية, فزيادة الودائع الاجلة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.46% من الزيادة في الودائع المذكورة, وهذ يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية. في حين ان زيادة ودائع التوفير بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة 1.8% من الزيادة في ودائع التوفير, وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية, مما يدل ان هناك استقرار في الودائع الاجلة وودائع التوفير وزيادة حجمها, حيث شكلت مانسبته 80% من اجمالي الودائع في بنك الاسكان, وهذا يدل على استثمار هذه الودائع في اصول مدرة للدخل اثرت بصورة ايجابية على هامش الفائدة الصافي وعلى العائد على حقوق الملكية. في حين كان هناك اثر سلبي ذو دلالة احصائية للودائع الجارية على العائد على حقوق الملكية, فزيادة الودائع الجارية بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض العائد على حقوق الملكية بنسبة 1.4% من الزيادة في الودائع الجارية, وهذا لايتفق مع الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية, وقد يعود ذلك لعدم قدرة هذا البنك على توظيف هذا النوع من الودائع لأرتفاع السيولة لدى هذا البنك, وايضا كثرة السحوبات على هذا النوع من الودائع وعدم استقرار جزء منها بالاضافة الى ارتفاع تكاليف ادارة هذه الحسابات, مما اثر بصورة سلبية على العائد على حقوق الملكية, بالاضافة الى ان هذه الودائع لم تشكل سوى 20% من اجمالي الودائع في البنك المذكور . ويشير معامل

التحديد R^2 ان 0.94 من الزيادة في العائد على حقوق الملكية يعود الى التغير في الودائع الآجلة والتوفير.

3- بنك الأردن

$$(1)........... ROA = 0.0008 + 1.99\ TD + 0.89\ SD + 1.2\ CD$$
$$Prob \quad (0.001) \quad (0.001) \quad (0.05) \quad (0.01)$$
$$R^2 = 0.996$$
$$R^2 = 0.998$$

عند اختبار الفرضية الرئيسية الاولى اشارت النتائج ان هناك اثر ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% لكل من الودائع الآجلة, وودائع التوفير, والودائع الجارية على العائد على الاصول, فزيادة الودائع الودائع الآجلة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الاصول بنسبة 1.99% من الزيادة في الودائع الآجلة, ويتفق هذا مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الاولى, كما ان زيادة ودائع التوفير بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الاصول بنسبة 0.89% من الزيادة في الودائع المذكورة, وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى, في حين ان الزيادة في الودائع الجارية بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الاصول بنسبة 1.2% من الزيادة في الودائع الجارية, وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الاولى, ويدل هذا على قدرة بنك الاردن في استثمار الجزء المستقر من الودائع الجارية في اصول مدرة للدخل.

ويشير معامل التحديد R^2 ان المتغيرات المستقلة فسرت نحو 99% من التغير الحاصل على العائد على الاصول, وهذه النتائج تتفق كذلك مع المنطق الاقتصادي لان زيادة الودائع تزيد من موارد البنوك وقدرتها على توظيف هذه الموارد في اصول مدرة للدخل .

$$(2)\ldots\ldots\ldots \ ROE = 0.007 + 0.40\ TD - 0.25\ SD + 0.38\ CD$$

Prob (0.001) (0.002) (0.40) (0.08)

$R^2 = 0.98$

$R^2 = 0.99$

عند اختبار الفرضية الرئيسية الثانية اشارت النتائج ان الودائع الآجلة فقط قد اثرت بصورة ايجابية عند مستوى دلالة 5% على العائد على حقوق الملكية في بنك الاردن, فزيادة الودائع الآجلة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.4% من الزيادة في هذه الودائع, وهذ يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية, مما نتج عنه اثرا ايجابيا على العائد على حقوق الملكية, في حين لم تؤثر ودائع التوفير والودائع الجارية على العائد على حقوق الملكية, مما يدل ان هناك موارد مالية في البنك لم يتم استثمارها في اصول مدرة للدخل، ويعود ذلك لضعف استقرار الودائع الجارية وانخفاض ودائع التوفير قياسا بالودائع الزمنية ، وهذا لايتفق مع الفرضيتين الفرعيتين الاولى والثانية من الفرضيية الرئيسية الثانية .

ويشير معامل التحديد R^2 ان المتغيرات المستقلة قد فسرت 0.98 من التغير الحاصل في العائد على حقوق الملكية, وبين ان الودائع الآجلة كان لها الاثر الاكبر على العائد على حقوق الملكية لضخامة حجمها ولأستقرارها.

4- البنك الأردني الكويتي

$$(1)\ldots\ldots\ldots\ldots \ ROA = 0.008 + 2.3\ TD + 5\ SD + 0.4\ CD$$

Prob (0.11) (0.001) (0.40) (0.26)

$R^2 = 0.995$

$R^2 = 0.997$

عند اختبار الفرضية الرئيسية الاولى اشارت النتائج ان الودائع الآجلة في البنك الاردني الكويتي قد اثرت بصورة ايجابية عند مستوى دلالة 5% على العائد الاصول, فزيادة الودائع الآجلة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الاصول بنسبة 2.3% من الزيادة في الودائع المذكورة, وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية, في حين لم تؤثر ودائع التوفير والودائع الجارية على العائد على الاصول, وهذا راجع الى انخفاض حجم ودائع التوفير قياسا بحجم الاصول, وانخفاض حجم الودائع الجارية وعدم استقرارها لكثرة السحوبات عليها وعدم

استثمار جزء مهم منها في اصول مدرة للدخل, وارتفاع تكاليف ادارة هذا النوع من الحسابات, حيث لم تشكل ودائع التوفير في هذا البنك سوى 7% من اجمالي الودائع كمتوسط للفترة (2000-2009م) وهذا لايتفق مع الفرضيتين الفرعيتين الاولى والثانية من الفرضية الرئيسية الاولى. ويشير معامل التحديد R^2 أن 0.995 من التغير الحاصل في العائد على الاصول يعود الى الودائع الآجلة .

$$(2).............\ \mathbf{ROE = 0.004 + 0.55\ TD - 1.6\ SD - 0.16\ CD}$$

Prob (0.28) (0.02) (0.46) (0.38)

$\mathbf{R^2 = 0.94}$

$\mathbf{R^2 = 0.96}$

عند اختبار الفرضية الرئيسية الثانية اشارت النتائج ان الودائع الآجلة فقط قد اثرت بصورة ايجابية عند مستوى دلالة 5% على العائد على حقوق الملكية في البنك الاردني الكويتي, فزيادة الودائع الآجلة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.55% من الزيادة في الودائع الزمنية, وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية, في حين لم تؤثر كل من ودائع التوفير والجارية على العائد على حقوق الملكية, وذلك بسبب انخفاض حجم ودائع التوفير كما اسلفنا, وانخفاض حجم الودائع الجارية, وعدم استقرارها لكثرة السحوبات عليها, وعدم استثمار جزء مهم منها في اصول مدرة للدخل, وارتفاع تكاليف ادارة هذا النوع من الحسابات وهذا لايتفق مع الفرضيتين الفرعيتين الاولى والثانية من الفرضية الرئيسية الثانية .

ويشير معامل التحديد R^2 ان 0.94 من التغير الحاصل في العائد على حقوق الملكية يعود الى الودائع الآجلة, وذلك لأهمية هذه الودائع مقارنة باجمالي ودائع البنوك واستقرارها الذي يؤثر بصورة ايجابية على عائد البنوك .

ثانيا: نتائج التقدير لمعادلات النموذج لاجمالي البنوك بشكل موحد

$$(1)\text{..........}\ \mathbf{ROA = 0.009 + 1.4\ TD + 8.25\ SD - 2.9\ CD}$$

Prob (0.01) (0.0039) (0.038) (0.25)

$R^2 = 0.98$

$R^2 = 0.99$

عند اختبار الفرضية الرئيسية الاولى على اجمالي البنوك فقد اشارت النتائج ان الودائع الآجلة, وودائع التوفير قد اثرت بصورة ايجابية عند مستوى دلالة 5% على العائد على الاصول للبنوك التجارية الاردنية مجتمعة خلال الفترة (2000-2009م), فزيادة الودائع الآجلة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الاصول بنسبة 1.4% من الزيادة في هذه الودائع, وهذه تتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الاولى, كما ان زيادة ودائع التوفير بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الاصول بنسبة 8.25% من الزيادة في ودائع التوفير, وهذ يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى, في حين لم يثبت ان هناك اثرا للودائع الجارية على العائد على الاصول, نظرا لعدم استقرار هذه الودائع وقلة اعتماد البنك عليها في تمويل استثمارته المدرة للدخل, وتشير هذ النتائج ان اكثر العوامل المؤثرة على العائد على الاصول في البنوك التجارية الاردنية هما الودائع الآجلة وودائع التوفير وذلك لسببين : الاول زيادة حجم هذه الودائع حيث تشكل اكثر من 75% من اجمالي الودائع, اما السبب الثاني هو استقرار الودائع الاجلة والتوفير قياسا بالودائع الجارية بحيث تستطيع البنوك توجيه هذه الاموال نحو الاستثمارات المتوسطة وطويلة الاجل. ويشير معامل التحديد R^2 ان 0.98 من الزيادة في العائد على الاصول يعود الى التغير في الودائع الآجلة وودائع التوفير.

$$(2)\text{..........}\ \mathbf{ROE = 0.009 + 0.45\ TD + 3.6\ SD - 2.6\ CD}$$

Prob (0.0001) (0.001) (0.0004) (0.0016)

$R^2 = 0.94$

$R^2 = 0.96$

عند اختبار الفرضية الرئيسية الثانية على اجمالي البنوك اشارت النتائج ان الودائع الآجلة والتوفير قد اثرت بصورة ايجابية عند مستوى دلالة 5% على العائد على حقوق الملكية, فزيادة

الودائع الآجلة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.45 % من الزيادة في الودائع الآجلة, وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية, في حين ان ان زيادة ودائع التوفير بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة 3.6 % من الزيادة في ودائع التوفير وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية, في حين تشير النتائج الى ان الودائع الجارية قد اثرت بصورة سلبية عند مستوى دلالة 5% على العائد على حقوق الملكية فزيادة الودائع الجارية بنسبة 1% ستؤدي الى انخفاض حقوق الملكية بنسبة 2.6% من الزيادة في الودائع الجارية, وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان الودائع الجارية اقل استقرارا وكلفة ادارتها عالية, وتتطلب من البنك الاحتفاظ بسيولة عالية لمقابلة السحوبات المفاجئة عليها, مما تؤثر بصورة سلبية على العائد على حقوق الملكية.

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات

على ضوء التحليل السابق لبيانات الدراسة فقد أمكن الخروج بالنتائج والتوصيات التالية حول اثر أستقرار الودائع على عائد البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة (2000-2009م).

اولا : النتائج

نتائج الفرضية الرئيسية الاولى

1.اثر الودائع الجارية على العائد على الاصول

لم تؤثر الودائع الجارية على العائد على الاصول في كل من بنك الاسكان والبنك الاردني الكويتي وعلى مستوى اجمالي البنوك وذلك لانخفاض حجم هذه الودائع وكثرة السحوبات عليها وعدم استقرارها بحيث لم يساهم في استثمارها في اصول مولدة للعائد كما هو الحال في الودائع التي التي تتسم بصفة الاستقرار, وهذا لا يتفق مع الفرضية الفرعية الاولى. في حين اثرت على البنك الاهلي وبنك الاردن على العائد على الاصول نظرا لقيام هذين البنكين باستثمار الجزء المستقر منها في اصول مدرة للدخل.

2.اثر ودائع التوفير على العائد على الاصول

لقد اثرت ودائع التوفير على العائد على الاصول في كل من بنك الاردن وبنك الاسكان, وعلى مستوى اجمالي البنوك التجارية الاردنية, مما يعني ان البنوك التجارية الاردنية قد استثمرت هذه الودائع التي توصف بانها مستقرة في اصول مدرة للدخل وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية. في حين لم تؤثر في كل من البنك الاهلي والبنك الاردني الكويتي وذلك بسبب صغر هذه الودائع قياسا بالودائع الآجلة

3.اثر الودائع الآجلة على العائد على الاصول

لقد تبين ان هناك اثر ايجابي للودائع الاجلة على العائد على الاصول في كل البنوك التجارية سواء اكانت منفردة ام على المستوى الاجمالي للبنوك وهذا يدعم الفرضية الفرعية الثالثة التي تشير بان استقرار الودائع الاجلة يترك اثر ايجابي على العائد على الاصول, فهذه الودائع هي

الاكثر استقرارا والاكثر حجما, بالتالي فان ايرادات البنوك التجارية الاردنية تأتي اغلبها من هذه الودائع .

نتائج الفرضية الرئيسية الثانية

1.اثر الودائع الجارية على العائد على حقوق الملكية

لم تؤثر الودائع الجارية على العائد على حقوق الملكية في اغلب البنوك التجارية بصورة منفرده بل كان اثرها سلبي على العائد على حقوق الملكية على مستوى البنوك التجارية مجتمعة, وهذا لا يتفق مع الفرضية الفرعية الاولى, وهذه النتيجة تدعم الرأي القائل بان عدم استقرار الودائع الجارية وكثرة السحوبات عليها يترك اثر سلبي على استثمار هذه الموارد ويخفض بالتالي من العائد على حقوق الملكية .

2.اثر ودائع التوفير على العائد على حقوق الملكية

تشير النتائج ان ودائع التوفير في كل من البنك الاهلي وبنك الاردن والبنك الاردني الكويتي لم تؤثر على العائد على حقوق الملكية, لصغر حجم هذه الودائع وعدم توفر فرص استثمارية واسعة ومناسبة لاستغلال هذه الودائع, في حين اثرت هذه الودائع على العائد على حقوق الملكية في بنك الاسكان وعلى مستوى البنوك التجارية الاردنية مجتمعة, مما يشير ان سمة الاستقرار في هذه الودائع ساعدت البنوك التجارية في استثمار جزء مهم منها في اصول ذات دخل مرتفع ساهم في زيادة العائد على حقوق الملكية .

3.اثر الودائع الاجلة على العائد على حقوق الملكية

دلت كافة النتائج القياسية سواء على مستوى البنوك التجارية كل على انفراد او على مستوى البنوك التجارية الاردنية عينة الدراسة مجتمعه ان الودائع الاجلة قد اثرت بصورة ايجابية على العائد على حقوق الملكية, نظرا لكبر حجم هذه الودائع التي تشكل 56%من اجمالي الودائع, بالاضافة الى سمة الاستقرار والثبات التي تتسم بها, مما يعطي فرصة مناسبة لهذه البنوك في استثمار جزء كبير من هذه الودائع في منافذ استثمارية تدر عائد اكبر لهذه البنوك, وهذه النتيجة تتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية التي تشير بان استقرار الودائع الاجلة يؤثر بصورة ايجابية على العائد على حقوق الملكية.

ثانيا : التوصيات

بناءا على النتائج السابقة توصي الدراسة بالاتي :

اولا: قيام البنوك التجارية الاردنية بأتباع وسائل لتحقيق استقرار اكبر في الودائع الجارية, كأستخدام الشيكات لتسوية المدفوعات الفورية دون الحاجة الى تبادل النقود.

ثانيا: على البنوك التجارية الاردنية محاولة اقناع العملاء بتقليل الايداع في الحساب الجاري قدر الامكان, لأن ذلك يخلق استقرار اكبر لموارد البنوك التجارية المالية ولاستثمارتها المختلفة , بالتالي يزيد العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية .

ثالثا: ان تقوم البنوك التجارية الاردنية باجراء توقعات وحسابات مستمرة حول مدى تقلب الودائع شهريا وسنويا لمعرفة حجم السيولة المناسب الاحتفاظ به مقابل كل نوع من انواع الودائع لتجنب الاحتفاظ بالسيولة الزائدة التي تحمل البنك تكاليف عالية وتؤدي الى تقليل العائد على الاصول وعلى حقوق الملكية.

رابعا: تشجيع البنوك التجارية الاردنية العملاء الايداع في حساب الودائع الاجلة والتوفير من خلال اتباع سياسات سعرية ةغير سعرية تنصب اساسا على تحسين جودة الخدمة المصرفية, لجذب هذا النوع من الودائع, وذلك لان الودائع المستقرة تساعد البنوك التجارية لاستغلاها في اصول متوسطة وطويلة الاجل لتحقيق عائد اكبر .

خامسا: زيادة درجة التكامل بين البنوك التجارية الاردنية حول تزويد بعضها البعض بالموارد المالية عند الحاجة, وعدم اللجؤ للاحتفاظ بسيولة زائدة على انفراد, لان ذلك يؤثر بشكل سلبي على عائد البنوك التجارية الاردنية على مستوى النظام المصرفي ككل.

سادسا: تنويع الاحتياطي الالزامي المفروض من قبل البنك المركزي الاردني على اساس نوع الوديعة, بحيث يفرض احتياطي الزامي اقل على الودائع الاجلة والتوفير واكثر على الودائع الجارية, وذلك حسب درجة السحوبات على هذه الودائع لان ذلك يمكن ان يساهم في تخفيض الاحتفاظ بالسيولة من قبل البنوك التجارية الاردنية.

سابعا: ضرورة اجراء دراسات لقياس اثر الودائع في متغيرات اخرى غير التي تم تناولها في هذه الدراسة.

المصادر والمراجع

أولا : المراجع العربية

الكتب

1-الشمري, صادق راشد, ادارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية) , الطبعة الاولى, دار صفاء للنشر والتوزيع, الاردن, 2009م.

2-جبر,هشام, ادارة المصارف أصولها العلمية والعملية, الطبعة الثانية, الناشرعمادة البحث العلمي, فلسطين,2006م.

3- رمضان,زياد سليم وجودة,محفوظ, الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, الاردن, 2000م.

4- الانصاري, أسامة, الاساليب الحديثة في ادارة المصارف التجارية, الطبعة الاولى, دار القلم للنشر والتوزيع, الامارات العربية, 1989م.

5- عبدالحميد,عبدالمطلب, البنوك الشاملة عملياتها وادارتها, الطبعة الثانية, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الاسكندرية, 2008م.

6- حنفي,عبدالغفار حنفي وأبوقحف,عبدالسلام, الادارة الحديثة في البنوك التجارية, الطبعة الثانية, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2004م.

7- هندي, منير ابراهيم, ادارة البنوك التجارية (مدحل اتخاذ القرارات),الطبعة الثالثة, المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع, الاسكندرية, 2006م.

8- عبدالله والطراد, خالد أمين وأسماعبل ابراهيم, ادارة العمليات المصرفية المحليو والدولية, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر والتوزيع, الاردن, 2006م.

9- اللوزي ,سليمان وزويلف, مهدي والطروانة, مدحت, ادارة البنوك ,الطبعة الاولى, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, عمان,1997م.

10- الجنابي, هيل عجمي, ادارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية,الطبعة الاولى, دار المسار للنشر والتوزيع,الاردن, 2005م.

11- الدليمي, عوض فاضل, النقود والبنوك, الطبعة الاولى, الناشر جامعة بغداد,1989م.

12- عبدالحليم,ابراهيم, مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية, دار النقاش للنشر والتوزيع , الاردن , 2008م.

13- نصر محروس و مزتان مهند, اثر السياسة الاقتصادية في اداء المصارف التجارية, دار صفاء للنشر والتوزيع, الاردن, 2009م.

14- عباده, ابراهيم عبدالحليم, مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية, الطبعة الاولى, دار النفائس للنشر والتوزيع, الاردن,2008م.

15- عبدالعال,طارق, تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة), الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الاسكندريه,2001م.

16- عبدالحميدعبدالمطلب, البنوك الشاملة , الطبعة الاولى, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الاسكندرية, 2000م.

17- العامري,محمد علي, الادارة المالية, الطبعة الاولى, دار المناهج للنشر والوزيع, الاردن,2007م, ص125.

البحوث والدراسات

1- الصباغ, زهير فايز, "أثر الترويج المصرفي على زيادة حسابات التوفير لدى المصارف العاملة في الاردن" , رسالة ماجستيرغير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم الادارية, جامعة اليرموك, اربد,2010م.

2- ابوطوق, رنا احمد, "العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الاردن", رسالة ماجستير غيرمنشورة , كلية الاعمال, جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا, عمان, 2009م.

3- نصير, نور علي محمود ,"اثر الودائع المدولرة على اداء البنوك البنوك واستقرارها ", رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الاقتصاد والعلوم الادارية, جامعة اليرموك ,اربد, 2009م.

4- الكور,عزالدين مصطفى والفيومي ,نضال احمد," أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على اداء البنوك التجارية ", المجلة الاردنية في ادارة الاعمال, المجلد 3, العدد3,الاردن, 2007م.

5- زيود, لطيف والأمين, ماهر, والمهندس, منيرة, "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي", مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية, المجلد 27, العدد 4, دمشق, 2006م.

6- العمري,قيس فاروق,"أثر كفاءة المحافظ الاستثمارية في البنوك التجارية الاردنية على موقفها التنافسي", رسالة ماجستيرغير منشورة, جامعة ال البيت, كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ,المفرق, 2006م.

7- عبداللطيف, مصيطفى, "دور البنوك وفاعليتها في تمويل النشاط الاقتصادي" , مجلة الباحث ,المجلد 36, عدد 4, الجزائر,2006.

8- الوداي,محمود حسين, "أثر اعتماد البطاقات المصرفية على حجم ودائع القطاع الخاص في البنوك الاردنية", مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات, المجلد السادس, العدد 2,الاردن , 2004م.

9- ابوالهيجاء,محمد عدنان، اثر اختلاف الحجم على العائد على الاصول في الشركات المساهمة العامة الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، 2004م.

10- بداران,علي, "الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2", مجلة المحاسب المجاز, الفصل الثالث, العدد23, الاردن, 2005م.

11- جمعية البنوك الاردنية, "الاداءالمقارن للبنوك العاملة في الاردن", 2009م.

12- جمعية البنوك الاردنية, "الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن", 2010م.

13- جمعية البنوك الاردنية, "تطور القطاع المصرفي", عمان ,2009م.

14- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة, التقرير الاقتصادي العربي, 2010م.

التقارير المالية

1- التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنك المركزي خلال (2000-2009م).

2- التقارير المالية السنوية الصادرة عن بنك الاسكان خلال (2000-2009م).

3- التقارير المالية السنوية الصادرة عن بنك الارن خلال (2000-2009م).

4- التقارير المالية السنوية الصادرة عن بنك الاهلي خلال (2000-2009م).

5- التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنك الاردني الكويتي خلال (2000-2009م).

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية

Books

1- Shelagh Heffernan, Modern Banking in Theory and Practice, JOHN WILEY AND SONS, British, 1996.

2- Peter S. Rose, Commercial Bank Management, RICHARD D.IRWIN, INC, USA,1991.

3- George H.Hempel & Donald G.Simonson & Alan B.Coleman, Bank Management , Fourth Edition, John Wiley & Sons, Canada, p.77.

4- R.Glenn Hubbard, Mony the Financial System and the Economy, Addison Wesley Publishing Company, USA,1994.

Articles & Studies

1- EMILY HAISLEY and GEORGE LOEWENSTEIN, "The Effect of Gift Sequence on Deposit Balances and Customer Sentiment in a Commercial Bank", Journal of Marketing Research, Vol. XLVIII ,February 2011.

2- Ghazi A. Argaibat, "The Profitability of Banking Sector in Hashemite Kingdome of Jordan", Eurou Journals of Economic,finance and administrative sciences, Issue 26,2010.

3- Wolf Gang and Marc Ryser,,"Risk Management Strategies For Banks",Journal Of Banking and Finance,Volume 28,N.2 2008.

4- Robert DeYoung and Tara Rice, "How do banks make money? A variety of business strategies", 4Q/2004, Economic Perspectives (internet).

5- Simon H. Kwan, "Impact of Deposit Rate Deregulation in Hong Kong on the Market Value of Commercial Banks", Federal Reserve Bank of San Francisco, Hong Kong Institute for Monetary Research, April, 2002.

6- Robert DeYoung and Tara Rice.M, "How do banks make money? A variety of business strategies", Federal Reserve Bank of Chicago, No4, 2004.

7- Beverly J. Hirtle and Kevin J. Stiroh, "The Return to Retail and the Performance of U.S. Banks", Federal Reserve Bank of New York Staff Reports, no.233, New York, December 2005.

8- ITAY GOLDSTEIN and ADY PAUZNER, "Demand-Deposit contracts and the probability of Bank Runs", The Journal of Finance, VOL. LX, NO.3, JUNE 2005.

9- Delfiner, Miguel & Peron and Silvana,"Commercial Banks and Microfinance", Central Bank of Argentina, MPRA, Paper No. 10229, posted 29, 2007.

الــمـــــــــــــــــــلاحــــــــق

أولا : ملاحق البنك الاهلي الاردني

الجدول رقم (1) : قيمة الودائع في البنك الاهلي الاردني (بالدينار الاردني).

اجمالي الودائع	ودائع لآجل	ودائع التوفير	الودائع الجارية	السنة
784,529,247	461,877,144	42,239,055	280,413,048	**2000**
792,354,240	445,651,321	47,050,289	299,652,630	**2001**
980,165,963	546,866,373	53,107,478	380,192,112	**2002**
1,020,395,523	611,522,028	63,733,799	345,136,696	**2003**
1,259,082,259	643,927,232	90,269,057	524,885,970	**2004**
1,225,079,438	851,867,242	70,224,019	302,988,177	**2005**
1,243,248,696	886,910,490	67,117,671	289,220,535	**2006**
1,432,911,228	1,065,438,903	60,869,403	306,602,922	**2007**
1,570,244,205	1,183,852,486	55,985,095	330,706,624	**2008**
1,726,509,706	1,287,358,295	88,688,575	350,462,836	**2009**

الجدول رقم (2) : نسبة الودائع في البنك الاهلي الاردني.

نسبة الودائع الآجلة	نسبة ودائع التوفير	نسبة الودائع الجارية	السنة
0.59	0.05	0.36	**2000**
0.56	0.06	0.38	**2001**
0.56	0.05	0.39	**2002**
0.6	0.06	0.34	**2003**
0.51	0.07	0.42	**2004**
0.69	0.06	0.25	**2005**
0.714	0.054	0.232	**2006**
0.744	0.042	0.214	**2007**
0.75	0.04	0.21	**2008**
0.75	0.05	0.2	**2009**

الجدول رقم (3) : صافي الدخل وحقوق الملكية والاصول في البنك الاهلي الاردني (بالدينار الاردني) .

اجمالي الاصول	حقوق الملكية	صافي الدخل	السنة
1,184,109,874	66,404,348	672,762-	**2000**
223,610,669	69,310,070	158,694	**2001**
1,384,867,553	64,129,131	-3,758,315	**2002**
1,302,400,125	73,066,529	-8,313	**2003**
1,572,362,875	101,884,072	6,621,814	**2004**
1,740,841,639	181,375,740	25,429,070	**2005**
1,674,647,045	212,748,479	20,229,095	**2006**
1,976,151,767	197,398,430	10,810,145	**2007**
2,106,172,872	202,996,378	17,396,197	**2008**
2,256,082,381	216,184,673	18,691,993	**2009**

الجدول رقم (4) : العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية في البنك الاهلي الاردني.

%ROA	% ROE	السنة
-0.0006	-0.0101	**2000**
0.0007	0.0023	**2001**
-0.0027	-0.0586	**2002**
-0.000006	-0.0001	**2003**
0.0042	0.065	**2004**
0.0146	0.14	**2005**
0.0121	0.095	**2006**
0.0055	0.0548	**2007**
0.0083	0.0857	**2008**
0.0083	0.0865	**2009**

ثانيا : ملاحق بنك الاسكان

الجدول رقم (1) : قيمة الودائع في بنك الاسكان (بالدينار الاردني).

السنة	الودائع الجارية	ودائع التوفير	ودائع لآجل	اجمالي الودائع
2000	137,285,915	410,863,588	709,065,239	1,257,214,742
2001	158,566,411	437,303,321	637,686,446	1,233,556,178
2002	180,632,352	479,948,349	622,203,197	1,282,783,898
2003	265,197,432	580,187,316	659,391,085	1,504,775,833
2004	421,705,289	687,816,902	1,004,007,894	2,113,530,085
2005	544,437,889	794,914,519	779,048,068	2,118,400,476
2006	617,969,543	918,151,048	1,294,521,063	2,830,641,654
2007	765,458,321	963,455,837	1,799,550,935	3,528,465,095
2008	778,676,096	991,366,869	2,002,025,053	3,772,068,018
2009	1,048,736,232	1,166,181,782	2,237,514,180	4,452,432,194

الجدول رقم (2) : نسبة الودائع في بنك الاسكان.

السنة	نسبة الودائع الجارية	نسبة ودائع التوفير	نسبة الودائع الآجلة
2000	0.11	0.33	0.56
2001	0.13	0.35	0.52
2002	0.14	0.37	0.49
2003	0.176	0.386	0.438
2004	0.2	0.325	0.475
2005	0.26	0.37	0.37
2006	0.22	0.32	0.46
2007	0.22	0.27	0.51
2008	0.21	0.26	0.53
2009	0.24	0.26	0.5

الجدول رقم (3) : صافي الدخل وحقوق الملكية والاصول في بنك الاسكان (بالدينار الاردني).

السنة	صافي الدخل	حقوق الملكية	الاصول
2000	11,750,458	236,287,568	1,623,245,374
2001	21,940,143	256,455,475	1,708,811,792
2002	21,945,520	265,207,452	1,773,011,222
2003	22,509,849	279,076,499	2,020,079,034
2004	30,294,449	330,920,400	2,499,645,250
2005	74,051,778	395,033,104	3,196,252,968
2006	94,705,866	835,198,733	4,096,450,307
2007	111,463,394	890,294,037	5,020,071,766
2008	101,322,745	911,012,975	5,430,579,044
2009	66,562,510	966,472,772	6,090,337,737

الجدول رقم (4) : العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية في بنك الاسكان.

السنة	% ROE	%ROA
2000	0.05	0.0072
2001	0.0855	0.0128
2002	0.0827	0.0123
2003	0.0806	0.0111
2004	0.0915	0.0121
2005	0.1874	0.0231
2006	0.1134	0.0231
2007	0.1252	0.0222
2008	0.1112	0.0187
2009	0.0689	0.0109

ثالثا : ملاحق بنك الاردن

الجدول رقم (1) : قيمة الودائع في بنك الاردن (بالدينار الاردني).

السنة	الودائع الجارية	ودائع التوفير	ودائع لآجل	اجمالي الودائع
2000	119,181,083	151,410,742	256,931,422	527,523,247
2001	105,890,252	163,199,004	293,934,666	563,023,922
2002	118,066,591	178,983,215	348,733,099	645,782,905
2003	173,658,046	209,559,043	327,462,385	710,679,474
2004	211,660,083	245,790,047	304,180,229	761,630,359
2005	250,287,174	263,420,005	392,671,588	906,378,767
2006	286,302,547	295,786,689	481,284,059	1,063,373,295
2007	267,957,189	312,567,432	495,061,463	1,075,586,084
2008	292,306,571	334,857,196	570,208,880	1,197,372,647
2009	333,672,994	405,492,692	650,984,032	1,390,149,718

الجدول رقم (2) : نسبة الودائع في بنك الاردن.

السنة	نسبة الودائع الجارية	نسبة ودائع التوفير	نسبة الودائع الآجلة
2000	0.226	0.287	0.487
2001	0.188	0.29	0.522
2002	0.18	0.28	0.54
2003	0.245	0.295	0.46
2004	0.278	0.322	0.4
2005	0.276	0.29	0.434
2006	0.27	0.278	0.452
2007	0.25	0.29	0.46
2008	0.244	0.28	0.476
2009	0.24	0.29	0.47

الجدول رقم (3) : صافي الدخل وحقوق الملكية والاصول في بنك الاردن (بالدينار الاردني).

السنة	صافي الدخل	حقوق الملكية	الاصول
2000	5,081,875	44,035,512	678,262,374
2001	11,472,871	55,603,157	737,365,248
2002	8,025,649	61,055,181	806,548,259
2003	7,552,424	64,567,289	901,654,157
2004	14,021,150	76,772,185	968,797,329
2005	23,207,357	121,557,090	1,185,713,310
2006	25,582,705	140,378,684	1,376,230,654
2007	24,384,386	161,205,938	1,455,719,079
2008	33,408,247	191,165,685	1,686,018,203
2009	26,699,212	214,123,064	1,907,991,848

الجدول رقم (4) : العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية في بنك الاردن.

السنة	% ROE	%ROA
2000	0.1154	0.0075
2001	0.2063	0.0155
2002	0.1314	0.0099
2003	0.1169	0.0084
2004	0.1826	0.0145
2005	0.1909	0.0196
2006	0.1822	0.0186
2007	0.1512	0.0167
2008	0.1747	0.0198
2009	0.1247	0.014

رابعا : البنك الاردني الكويتي.

الجدول رقم (1) : قيمة الودائع في البنك الاردني الكويتي (بالدينار الاردني).

السنة	الودائع الجارية	ودائع التوفير	ودائع لآجل	اجمالي الودائع
2000	45,170,906	39,873,036	293,620,404	378,664,346
2001	49,533,660	31,695,901	292,527,636	373,757,197
2002	54,477,042	31,124,573	320,030,069	405,631,684
2003	102,315,913	35,066,927	313,066,882	450,449,722
2004	138,704,438	42,875,668	369,572,761	551,152,867
2005	233,385,644	50,523,116	546,105,282	830,014,042
2006	233,221,234	52,932,119	620,717,711	906,871,064
2007	280,601,093	59,683,537	760,378,225	1,100,662,858
2008	317,423,598	65,377,999	817,889,,576	1,200,691,173
2009	394,721,731	74,391,066	806,591,386	1,275,204,183

الجدول رقم (2) : نسبة الودائع في البنك الاردني الكويتي.

السنة	نسبة الودائع الجارية	نسبة ودائع التوفير	نسبة الودائع الآجلة
2000	0.12	0.105	0.775
2001	0.13	0.09	0.78
2002	0.134	0.076	0.79
2003	0.227	0.078	0.695
2004	0.002	0.104	0.894
2005	0.28	0.06	0.66
2006	0.26	0.06	0.68
2007	0.255	0.055	0.69
2008	0.264	0.054	0.682
2009	0.31	0.06	0.63

الجدول رقم (3) : صافي الدخل وحقوق الملكية والاصول في البنك الاردني الكويتي (بالدينار الاردني).

السنة	صافي الدخل	حقوق الملكية	الاصول
2000	5,163,019	41,033,329	545,346,851
2001	7,411,716	53,830,354	569,982,163
2002	10,129,767	57,675,210	625,121,036
2003	13,784,443	67,880,565	717,685,211
2004	18,665,522	83,970,142	886,311,258
2005	27,899,336	108,407,686	1,408,372,182
2006	40,132,812	195,850,958	1,649,761,717
2007	45,396,662	225,763,467	2,016,727,606
2008	49,075,991	250,156,650	2,062,791,204
2009	58,195,954	292,746,024	2,138,860,149

الجدول رقم (4) : العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية في البنك الاردني الكويتي.

السنة	% ROE	%ROA
2000	0.1258	0.0095
2001	0.1377	0.013
2002	0.1756	0.0162
2003	0.2031	0.0192
2004	0.2223	0.0211
2005	0.257	0.0198
2006	0.205	0.0243
2007	0.2	0.0225
2008	0.1962	0.0238
2009	0.1988	0.0272

خامسا : ملاحق اجمالي البنوك عينة الدراسة

الجدول رقم (1) : قيمة الودائع لأجمالي البنوك عينة الدراسة (بالدينار الاردني).

السنة	الودائع الجارية	ودائع التوفير	ودائع لآجل	اجمالي الودائع
2000	582,050,952	644,386,421	1,721,494,209	2,947,931,582
2001	613,642,953	679,248,515	1,669,800,069	2,962,691,537
2002	733,368,097	743,163,615	1,837,832,738	3,314,364,450
2003	886,308,087	888,547,085	1,911,442,380	3,686,297,552
2004	1,158,910,212	1,066,751,674	2,321,688,116	4,547,350,002
2005	1,331,098,884	1,179,081,659	2,569,692,180	5,079,872,723
2006	1,426,713,859	1,333,987,527	3,283,433,323	6,044,134,709
2007	1,620,619,525	1,396,576,209	4,120,429,526	7,137,625,260
2008	1,719,112,889	1,447,587,159	4,573,975,995	7,740,676,043
2009	2,127,593,793	1,734,754,115	4,982,447,893	8,844,795,801

الجدول رقم (2) : نسبة الودائع لأجمالي البنوك عينة الدراسة.

السنة	نسبة الودائع الجارية	نسبة ودائع التوفير	نسبة الودائع الآجلة
2000	0.2	0.22	0.58
2001	0.21	0.23	0.56
2002	0.221	0.224	0.555
2003	0.24	0.241	0.519
2004	0.255	0.235	0.51
2005	0.262	0.232	0.506
2006	0.236	0.221	0.543
2007	0.227	0.196	0.577
2008	0.222	0.187	0.591
2009	0.241	0.196	0.563

الجدول رقم (3) : صافي الدخل وحقوق الملكية والاصول لأجمالي البنوك عينة الدراسة (بالدينار الاردني).

السنة	صافي الدخل	حقوق الملكية	الاصول
2000	21,322,590	387,760,757	4,030,964,473
2001	40,983,424	435,199,056	3,239,769,872
2002	36,342,621	448,066,974	4,589,548,070
2003	43,838,403	484,590,882	4,941,818,527
2004	69,602,935	593,546,799	5,927,116,712
2005	150,587,541	806,373,620	7,531,180,099
2006	180,650,478	1,384,176,854	8,797,089,723
2007	192,054,587	1,474,661,872	10,468,670,218
2008	170,149,669	1,555,331,688	11,285,561,323
2009	201,203,180	1,689,526,533	12,393,272,115

الجدول رقم (4) : العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية لأجمالي البنوك عينة الدراسة.

السنة	% ROE	%ROA
2000	0.055	0.0053
2001	0.094	0.0127
2002	0.081	0.0079
2003	0.09	0.0089
2004	0.117	0.012
2005	0.187	0.02
2006	0.131	0.021
2007	0.13	0.018
2008	0.109	0.015
2009	0.119	0.016

The Impact of the deposit on return of Jordanian Commercial Banks For The Period

(2000-2009)

This study aimed to examine the impact the deposits on the return of Commercial Jordanian Banks during the period (2000-2009). The importance of the study comes by examining the impact of the degree of stability of current deposits (CD), saving deposits (SD), and time deposits (TD) on the return on assets (ROA), and return on equity (ROE) of Commercial Jordanian Banks. Which requires from commercial banks to focus on how to obtain deposits more stable, because it increase their revenues and reduce their costs.

The study was applied on a number of Commercial Jordanian Banks, which including of Housing Bank, Bank of Jordan, Jordan Kuwait Bank, and Jordan Ahli Bank.

Multiple Liner Regression Analysis is used based on Eviews program to test the hypotheses of the study at the level of each bank individually, and banks combined. The study found a set of conclusions, including : That the saving deposits, and time deposits in Commercial Jordanian Banks each separately and at the level of total banks collectively had a positive impact on return on assets, and return on eqity, due to the stability of these deposits,So this indicates the efficiency and ability of these banks to use these deposits to higher-yielding investments without need to maintain high liquidity for them, while it didnt prove a clear and important for current deposits on return on assete and return on equity in most of these banks, due to its instability, So that didnt help that investment in income earning-assets, in addition the need to maintain high level of liquidity banks for this type of deposits.

The study has come out with several recommendations, including : The departments banks should try to convince and advice their customers to reduce filing in current account compared to an increase their deposits in saving and time accounts, in addition to the diversification of reserve requirement imposed by centeral bank, which becomes less on saving and time deposits, and a high of current deposits.